

فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين

مجدي وائل الكبيجي*

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، وذلك من خلال بيان مدى الالتزام بالمهام والمسؤوليات المحددة والصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وبيان مدى مساهمة لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية ودعم وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين للمصارف والبالغ عددها (17) مصرفاً، وقد تمثلت عينة الدراسة والتي تجاوبت مع الباحث (15) مصرفاً، والتي خاطبتها الاستبانة بواقع (3) استبانات لكل مصرف و (5) استبانات لكل من المراجعين الخارجيين في كل شركة للتدقيق. وقد أظهرت النتائج أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها وتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، كما أن دور لجان المراجعة يسهم في تقييم نظم الرقابة الداخلية ودعم وظيفة التدقيق الداخلي ودعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: أن يكون هنالك ميثاق للجنة المراجعة يتضمن بصورة واضحة وملزمة، المهام والمسؤوليات والصلاحيات، بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية في المؤسسات، وأن يتضمن التقرير النهائي للبيانات المالية المنشورة من قبل المصارف تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام لزيادة فاعلية دور لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية.

الكلمات الدالة: لجان المراجعة ، غسل الأموال.

المقدمة

(2008،ص5)، وهي إحدى صور الجرائم العابرة للقارات وذات التأثير السلبي على المجتمعات التي تنتشر فيها، وذلك من حيث حجم الدخل القومي وهيكله وتوزيعه، ومعدلات الادخار والبطالة، والاستثمار ومعدلاته، كما وتنعكس آثارها السلبية على سوق الأوراق المالية، والجهاز المصرفي (عوض الله، 2003).

وتعد المصارف العنصر الرئيس في عمليات غسل الأموال من جهة وفي عمليات مواجهتها من جهة أخرى باعتبارها الحلقة الأساس التي تدور فيها تلك العمليات، ويرجع ذلك إلى دور البنوك المتعاضم في تقديم مختلف الخدمات المصرفية، ولما تتمتع به من تشعب للعمليات المصرفية وسرعتها وتداخلها إذ لا يتسنى لغاسلي الأموال

تعد ظاهرة غسل الأموال أحد صور الجرائم الاقتصادية المنظمة التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع (ابن علي، 2005). وهي من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، والتي تمثل التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال (عبد الكريم،

* أستاذ المحاسبة المساعد ، قسم المحاسبة ، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.

magdy79go@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2014/5/29 وتاريخ قبوله 2014/9/29.

النقد الفلسطينية، 2007).

من هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

نظراً لما آلت إليه الجهود الدولية والإقليمية والمحلية الرامية إلى منع استخدام الأنظمة المصرفية كقنوات مفتوحة لعمليات غسل الأموال غير المشروعة، من خلال إصدار عدة تدابير وقائية تحتم على المصارف الالتزام بها لمنع عمليات غسل الأموال، وعبر التركيز على الدور الذي تمارسه لجان المراجعة في دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ودورها في دعم وظيفة المدقق الداخلي للقيام بالمهام المتعلقة بتقييم سياسات وإجراءات المصرف المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ودعم المدقق الخارجي للقيام بمهامه المتعلقة بالتقرير عن مدى التزام المصارف بتطوير أنظمتها الداخلية لمواجهة عمليات غسل الأموال وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال. لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مدى التزام لجان المراجعة بالمهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في المصارف العاملة في فلسطين، في مكافحة عمليات غسل الأموال؟
2. ما مدى توفر الصلاحيات اللازمة للجان المراجعة لممارسة دورها بفاعلية في المصارف العاملة في فلسطين، في مكافحة عمليات غسل الأموال؟
3. هل يسهم دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين؟
4. هل يسهم دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين؟
5. هل يسهم دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين؟

القيام بهذه العمليات دون استخدام الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي، ويزداد الأمر تعقيداً مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الخدمات الالكترونية الحديثة والتي يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول إلى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ خاصة في ميدان البنوك الالكترونية أو بنوك الويب على شبكة الانترنت (بقلة، 2007؛ عبد الكريم، 2008). ولتتمكن المصارف الفلسطينية من القيام بدورها في مواجهة عمليات غسل الأموال باعتبارها أحد أهم أركان النظام المالي الفلسطيني ودعامة أساسية للتنمية المستدامة، لا بد لذلك القطاع من تدعيم وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة به عبر تبني برامج لمكافحة عمليات غسل الأموال، تشمل على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحقق المتطلبات الرقابية العالمية والقانونية، وذلك لمواجهة ورصد هذه العمليات وعدم السماح بتمريرها من خلال المصارف، ولضمان التزام المصارف بتطبيق المتطلبات القانونية والرقابية المتعلقة بتطوير نظام رقابة داخلية لتشتمل على ضوابط رقابية ملائمة لمنع وكشف عمليات غسل الأموال ورفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية، فإن الاتجاه يتزايد نحو الاعتماد على لجان المراجعة كجهة مستقلة وجزء من إدارة المصرف تتولى الإشراف على عمليات المصرف و نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي.

ونظراً للدور المهم الذي تقوم به لجان المراجعة في المصارف والشركات، وحرصاً من سلطة النقد الفلسطينية على دعم وسلامة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي، فقد نصت المادة رقم (47) من قانون المصارف لعام 2010 في فلسطين " بأنه يتوجب على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته، تكون غالبية أعضائها من غير الموظفين والمسؤولين في المصرف"، وتعزيزاً للاستقرار المالي في فلسطين وللمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني من احتمالات المقاطعة والعزل من قبل المجتمع الدولي بسبب عدم مواكبة المستجدات العالمية، فقد شرعت السلطة الفلسطينية قانوناً لمكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، وألزمت جميع الجهات المختصة بتنفيذ أحكامه من تاريخ صدوره (سلطة

أهمية الدراسة:

الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم غسل الأموال ومراحل عمليات غسل الأموال:

جرى مؤخراً تداول مصطلح غسل الأموال Money Laundering في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية المهمة بالجرائم الاقتصادية والمالية والاجتماعية، على أساس أنها عمليات ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون بعيدة عن يد القانون المناهض للفساد المالي والإداري في محاولة للعودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين التي كانت تجرمها وفي نطاق الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.

وقد ظهرت العديد من المفاهيم لغسل الأموال المتأنية من المدونات القانونية الدولية والهيئات الدولية والتي عنيت بذلك المفهوم، بحيث يشير مصطلح غسل الأموال في قانون (Black's Law of Lexicon) بأنه استثمار أو تحويل آخر لتدفق الأموال من مصادر غير قانونية إلى قنوات شرعية بحيث لا يمكن معرفة مصدرها الأصلي. وتتضمن عملية غسل الأموال سلسلة من الصفقات المتعددة والمتخصصة تهدف إلى تمويه مصدر الأصول المالية، بحيث يمكن استخدام هذه الأصول وكأنها أموال شرعية ناتجة عن مصادر عمليات مشروعة (Agarwal, 2004, p772). وقد تجلّى مجدداً مفهوم غسل الأموال بعد ما عرف بفضيحة واترجيت (Watergate Scandal) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينيات، بحيث ظهرت الحاجة إلى تتبع مسارات عائدات الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة فيها، ومصادرها المالية بهدف التعرف على مرتكبيها (كامل، 2002، ص 161؛ القاضي وآخرون، 2012). كما عرفها الربيعي (2005) بأنها إخفاء وطمس المصدر الحقيقي للأموال المودعة لدى الجهاز المصرفي والناتجة عن عمليات غير مشروعة بهدف إكسابها صفة الشرعية، أو إعطاء معلومات مغلوبة عن هذا المصدر بأي وسيلة كانت، وتحويل الأموال أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه

تكمّن أهمية الدراسة في أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال في البنوك، الأمر الذي يقتضي الوقوف على مدى القيام بهذا الدور طبقاً لما نصت عليه القوانين والتعليمات بهذا الخصوص وعبر مهامها المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية، والتي تمثل تلك النظم خط الدفاع الرئيس للوقاية من مخاطر عمليات غسل الأموال، كما تعد ظاهرة غسل الأموال من أهم وأخطر الجرائم المالية التي تعاني منها الدول، وجريمة تهدد اقتصاديات العالم، إذ تساهم بشكل مباشر في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار المالي وعرقلة النمو والتطور الاقتصادي ولما تخلفه من آثار سلبية على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وعليه من الأهمية بمكان بلورة دور لجان المراجعة في مكافحة تلك الظاهرة مما يدعم الاستقرار والسلامة المصرفية.

أهداف الدراسة:

- جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:
1. التعرف الى مدى التزام أعضاء لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المنصوص عليها في التعليمات واللوائح لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.
 2. مدى تمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة التي تؤهلها لممارسة دورها بفاعلية في المصارف العاملة في فلسطين، في مكافحة عمليات غسل الأموال.
 3. بيان مدى مساهمة لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين.
 4. بيان مدى مساهمة لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين.
 5. بيان مدى مساهمة لجنة المراجعة في دعم التدقيق

المتعاقبة والمعقدة لإخفاء الأصل غير المشروع لها وقطع الصلة بينه وبين تلك الأموال، وذلك بتغيير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى، لتحقيق حالة من الانفصال بين مصادر الأموال غير المشروع والحصيلة الناتجة منها (خوني وفكرون، 2012؛ الخطيب، 2005، ص14).

- مرحلة الدمج Integration: تدخل الأموال في هذه المرحلة في دورة الاقتصاد الشرعي وتبدأ مرحلة الاستفادة القانونية منها عبر توظيفات مالية واستثمارات حقيقية اقتصادية بهدف تمييز هذه المبالغ ومحو أي أثر لمصدرها غير المشروع، وفي هذه المرحلة يصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من المصادر المشروعة (المشهداني والياور، 2012).

الآثار المترتبة على عمليات غسل الأموال:

تعد عمليات غسل الأموال من الجرائم الخطيرة التي يترتب عليها آثار سلبية متنوعة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية. إذ تعمل على إضعاف النظم المالية نتيجة تهريب الأموال خارج البلاد، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف معدلات الادخار وتراجع نسب الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة، مما يعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول للخطر (المطيري، 2004؛ القسوس، 2002، ص 59). وتعد المؤسسات المالية الوسيلة المفضلة لتنفيذ عمليات غسل الأموال (Masciandaro, 1999, p227)، نظراً لكفاءتها وكلفتها المنخفضة في تنفيذ المعاملات المالية، ولما تتمتع به العمليات المصرفية في البنوك من تشعب وتداخل، كما أنها تشكل محور تمرکز لرأس المال الذي يوفر التمويل للمشاريع الاقتصادية، والتي عندما تهتز ثقة المستثمرين بالمؤسسات المالية وتضعف ينعكس ذلك سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بدوره يشوه النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويسبب عدم ثقة المستثمرين بالاقتصاد المحلي (Masciandaro & Portolano, 2003, p313). ونظراً لأن قبول البنوك بإيداع أموال مشبوهة فيها سيؤدي أيضاً إلى انهيار تلك البنوك لأنها تعتمد في نشاطها أساساً

مصدرها، كما يمتد هذا المصطلح ليشمل تلك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال وأصول منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية مختلفة (الربيعي، 2005).

أما على المستوى المحلي فقد تم إصدار القانون الفلسطيني لمكافحة عمليات غسل الأموال، لحماية الجهاز المصرفي من المقاطعة أو العزل أو تقشي هذه الظاهرة فيه، وقد عرف المشرع الفلسطيني غسل الأموال " بأنها كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصدرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة" (القانون الفلسطيني لمكافحة غسل الأموال رقم (9)، المادة 1، 2007).

هذا وتتعدد عمليات غسل الأموال بتعدد أساليبها ولكنها بشكل عام تمر بثلاث مراحل رئيسة وفقاً للاتجاه التقليدي الذي تبناه خبراء مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)¹ والتي يمكن إيجازها كما يلي: (FATF, 2012)

- مرحلة الإحلال Placement (التوظيف): وتبدأ بقيام غاسل الأموال، بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع- ومثاله (الاحتيال، المخدرات، السرقة، التهرب الضريبي، الفساد الإداري والمالي، عمليات التزييف بالعملات والمعادن الثمينة، المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية) (الخريشة، 2006 ؛ المومني، 2003)- إلى النظام المصرفي.
- مرحلة التغطية Layering (التمويه)- (Camouflage): والتي تهدف إلى قطع الصلة بين الأموال موضوع الغسل وأصلها غير المشروع، حيث يتم فيها إجراء سلسلة من العمليات المصرفية

¹ مجموعة العمل المالي (FATF-Financial Action Task Force) هي منظمة حكومية دولية أنشئت في عام 1989م من خلال اجتماع القمة الاقتصادية لرؤساء الدول الصناعية السبع الكبرى لمكافحة عمليات غسل الأموال والحد منها. تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي. وتعمل أيضاً مجموعة العمل المالي، بالتعاون مع جهات دولية معنية أخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من الاستغلال.

- كما وتبرز أيضاً الآثار المترتبة على عمليات غسل الأموال بما يأتي: (موسوعة وكبيديا، 2013)
- استقطاعات من الدخل القومي ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية.
 - زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.
 - التهرب من سداد الضرائب المباشرة ومن ثم معاناة خزينة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.
 - ارتفاع معدلات التضخم بسبب الضغط علي المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.
 - انخفاض معدلات الادخار نظرا لشيوع الرشاوي والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها.

موقف المصارف من مكافحة عمليات غسل الأموال:

يعد الجهاز المصرفي أحد أهم المؤسسات التي تستخدم في تنفيذ عمليات غسل الأموال، نظرا للمزايا التي يتمتع بها إذا ما قورنت بغيرها من المؤسسات الأخرى، بحيث تتمثل تلك المزايا بالملاءمة وقابلية الوصول والأمان، حيث يستطيع غاسلو الأموال استخدام البنوك للوصول إلى نظام الدفع الدولي الذي يوفر لهم القدرة على نقل الأموال من خلال الوسائل الالكترونية الحديثة بدءاً من ودائع على الكاونتر إلى استخدام نظام الدفع الدولي، بدلا من نقلها بالأساليب التقليدية (Agarawal, 2005, p775)، لذلك وصف مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي المؤسسات المصرفية وموظفيها بخط الدفاع القوي لمكافحة غسل الأموال (Johnson & Desmond, 2002, p28)؛ من هنا ظهر دور خبراء مكافحة جريمة غسل الأموال من خلال إعطائهم دوراً أكبر للجهاز المصرفي في عمليات المكافحة، إذ فرضت المواد (17 و 18 و 26 و 27) من توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (Financial Action Task Force-FATF, 2012, pp17-21) أن المؤسسات المالية

على أموال المودعين، كما وسيساهم ذلك على خلق سوقا سوداء عبر اعتماد القائمين عليه على مؤسسات الصرافة والتي لا تخضع لنفس معايير رقابة البنوك. كما تؤدي عمليات غسل الأموال إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمرين الفعليين سواء كانوا محليين أم أجنب، كما أنها تؤثر سلبا على أسعار العائد وسعر الصرف وتؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال والرساميل وتؤثر على استقرار الأسواق المالية الدولية، وتهدد بانهيار الأسواق الوطنية، كما تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع الأسعار على المستوى المحلي (العريان، 2005، ص 61)، وذلك لأن المعاملات التي تتم بيعا وشراء في أسواق الأوراق المالية وفي ظل عمليات غسل الأموال لا علاقة لها بمبدأ العرض والطلب أو الجدوى الاقتصادية واقتصاد السوق أو القيمة العادلة أو الفعلية للأسهم والسندات، وإنما هي مجرد عمليات تمويه لغسل الاموال وتبييضها ومن ثم سحبها خارج الاقتصاد، مما سيؤدي الى فقدان الثقة في اقتصاديات الدول المحتضنة لمثل هذه الأعمال.

كذلك إن عمليات غسل الأموال قد تسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي وتجلب ما نستطيع تسميته بالاحباط الاقتصادي لقطاع الأعمال، مما يؤثر بشكل غير مباشر على نمو القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال مقارنة العائد على الاستثمار في الأعمال الاجرامية ونسبة المخاطرة فيها، كذلك دخول تلك الأموال على شكل استثمار أجنبي يعطي دلالات وهمية على ارتفاع الناتج المحلي وكذلك على متانة الاقتصاد، وهذه المتانة لا تلبث أن تنتهي بمجرد انتهاء عمليات غسل الاموال بالكامل وذلك عن طريق استراتيجية خروج معينة من هذا الاستثمار. كما أن الخروج المفاجيء لهذه الاستثمارات الكبيرة من أسواق رأس المال المحلية يولد ما يسمى بالتأثير المعاكس، والذي يأخذ شكل الانخفاض الحاد في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق ويكسب المتعاملين الحقيقيين خسائر باهظة، ومن المعروف أن التذبذبات الحادة في أسعار الاوراق المالية والعملات يخلق حالة من عدم اليقين والثقة لدى قطاع واسع من المستثمرين الأمر الذي يدفعهم الى الخروج من تلك الأسواق (عبد الكريم، 2008).

نشأة لجان المراجعة:

ظهرت فكرة تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbins & McKesson والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) Securities and Exchange Commission بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة ودعم استقلاليتها في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام 1967 أوصى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تكون من ضمن مسؤولياتها حل المشكلات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمر المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام 1972 أوصت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) الشركات المساهمة بإنشاء لجان للمراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة (الصوص، 2012؛ سليمان، 2006، ص139).

أما في فلسطين ففكرة تطبيق لجان المراجعة تعتبر حديثة نسبياً بالمقارنة مع البيئات الأخرى، وقد بدأ الاهتمام بها خصوصاً بعد تبني مفهوم حوكمة الشركات في العام 2009، حيث تعتبر لجان المراجعة من الدعائم الأساسية للحوكمة. غير أنه على حد علم الباحث لا يوجد قانون يلزم الشركات المساهمة بتشكيل لجان للمراجعة باستثناء البنوك، حيث ألزم قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 في المادة (47) كل مصرف بتشكيل لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته وحدد مهامها ومسؤولياتها (الصوص، 2012).

لجنة المراجعة في المصارف ومفهومها:

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية التطور الاقتصادي، حيث إنها تستحوذ على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، ولما تقدمه من خدمات مصرفية مهمة

يجب أن تخضع لتنظيم ورقابة كافيين ولأنظمة فعالة للمراقبة لضمان التزامها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال، كما يجب أن تتمتع الجهات الرقابية بصلاحيات كافية للمراقبة، بما في ذلك صلاحية القيام بعمليات المراجعة، كما وينبغي تفويضها بصلاحيات إلزام المؤسسات المالية بتقديم أية معلومات متعلقة بمراقبة التزامها. وانطلاقاً من رغبة سلطة النقد الفلسطينية في المساهمة في دعم الجهود المبذولة لمكافحة عمليات غسل الأموال وفي إطار الجهود المبذولة لبناء نظام مصرفي سليم وفعال ومأمون للحفاظ على سمعة الجهاز المصرفي الفلسطيني، أصدرت سلطة النقد العديد من التعاميم ذات الصلة في هذا المجال، والتي اشتملت على تعليمات وإرشادات لمكافحة غسل الأموال بهدف القاء الضوء على الأمور الهامة التي يجب الانتباه إليها قبل تنفيذ العملية المصرفية، وإطلاع الموظفين والمسؤولين على هذه التعليمات والإرشادات والحرص على الالتزام بها، وذلك في ضوء التطورات الدولية والإجراءات الحديثة التي أدخلت على نظام مكافحة غسل الأموال، وعلى الرغم من غياب إطار تشريعي (قانون خاص) لمكافحة عمليات غسل الأموال حتى العام 2007، إلا أن سلطة النقد واستناداً إلى اتفاقيات بازل كمرجع لمكافحة هذه الظاهرة، قامت بإنشاء مكتب المتابعة المالية عام 2001 والذي تمثل هدفه الاستراتيجي في الحفاظ على الأمن الاقتصادي وحماية المصارف والقطاعات من أية مخاطر تهدد سلامة واستقرار أوضاعها المالية ومنع ارتكاب الجرائم المالية، وعبر مراقبة الحوالات الواردة والصادرة التي تساوي أو تزيد قيمتها عن 10000 دولار وبالتنسيق مع الأجهزة المختصة، بالإضافة إلى نشر وتعزيز الوعي العام بجريمة غسل الأموال وطرق الوقاية منها ومكافحتها على ضوء ما استجد من تطورات على الساحة الدولية بهذا الشأن، كما وأصدرت سلطة النقد تعميماتها بخصوص إنشاء وظيفة مراقب امتثال في جميع البنوك العاملة في فلسطين، كوظيفة مستقلة للتأكد من تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك الخاصة بمكافحة غسل الأموال (عبد الكريم، 2008، ص26؛ السبسي، 2003؛ قانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني لسنة 2007، المادة (من 23 إلى 34)).

الخارجي ومناقشته في نتيجة عملية المراجعة، وأيضا التأكيد على ملائمة نظم الرقابة المالية بالشركة. ويعرفها قانون البنوك 2000 للبنك المركزي الأردني المادة (32) بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، مكلفة بالإشراف والرقابة على التقارير المالية والافصاحات المرفقة بها، وتشكل اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين ويرأسها رئيس من بين أعضائها، ويفضل أن يكون على الأقل عضواً من أعضاء لجنة المراجعة حاصلان على مؤهلات علمية أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية، وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين، وتقوم لجنة المراجعة بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات العلاقة". الأمر الذي يمكن من تحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة المراجعة كالاتي:

مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجان المراجعة:

إن قيام لجنة المراجعة بمهامها لا يعني توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين. ويعد التحديد الدقيق لمهام لجنة المراجعة من الأمور المفيدة لكل من أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامهم، وفي الوقت نفسه إبراز هذه المهام إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة (سليمان، 2006، ص161؛ الصوص، 2012).

ويجمع كل من (Persaud & Oqab, 2012)؛ (Mason, 2000, p7)؛ مركز المشروعات الدولية، 2003، ص212؛ السقا وأبو الخير، 2002؛ دحوح، 2008؛ الصوص، 2012) أن الهدف من تشكل لجان المراجعة يتمثل في أربعة عناصر رئيسية:

ومتعددة، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء إدارات تلك البنوك وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تتناسب ومسؤولياتها، ومن هنا تبرز أهمية دور لجان المراجعة كجهة رقابية وإشرافية هدفها التأكد من أن جميع الضوابط وآليات المراجعة الداخلية والخارجية تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية، من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك المصارف (الصوص، 2012؛ دحوح، 2008). ولعل حالات التلاعب والغش في التقارير المالية وحالات الفساد المالي وجرائم غسل الأموال من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات والبنوك إلى تشكيل لجان للمراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات والبنوك. فضلا عن الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات والبنوك على مراجع الحسابات مما يؤثر سلباً على استقلاله وحياده خاصة أن الإدارة تملك سلطة تحديد أعباءه وسلطة عزله، كل ذلك دعم فكرة تكوين لجان المراجعة في البنوك (علي وشحاتة، 2007، ص313)، وبالتالي يمكن القول ان المحافظة على استقلال مراجع الحسابات الخارجي ساهم أيضا في نشأت فكرة لجان المراجعة والتي تعمل أيضا كحلقة تنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مراجع الحسابات وزيادة فاعلية عملية المراجعة وفاعلية هيكل ونظم الرقابة الداخلية (سليمان، 2006، ص144-148؛ السويطي، 2006، ص58).

كما ويتعدد مفهوم لجان المراجعة نظراً لتعدد مهامها ومسؤولياتها ودورها من مؤسسة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، بحيث يمكن استعراض بعض مفاهيمها على أنها " عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المراجع الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين" (Arens, et.al, 2010, p84). كما ويراه (سليمان، 2006، ص143) بأنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، ومسؤوليتها يجب أن تشمل على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، والاجتماع بالمراجع

والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية. كما وأظهرت دراسة (Rainsbury, et al, 2009) إلى أن وجود لجان مراجعة مكونة من أعضاء مستقلين وذوي كفاءة عالية مع خلفية محاسبية، يساعد على دعم عمل المراجع الداخلي ويقلل من الصراعات بين المحاسبين ومدراء الشركة ويرفع من مستوى أداء المراجع الخارجي ويساعد على تسهيل مهامه، كما وأظهرت الدراسة أيضاً أن أتعاب المراجع الخارجي أقل في الشركات التي لديها لجان مراجعة كفؤة وذات خبرات محاسبية وتدقيقية، وذلك يعود ربما إلى قدرة هذه اللجان في التفاوض بشكل مهني حول أتعاب المراجع الخارجي، إضافة إلى أن المراجع الخارجي سيجد أن مهمته أسهل في الشركات التي لها لجان فعالة للمراجعة.

كما وقد حرصت سلطة النقد الفلسطينية على تحديد مهام ومسؤوليات لجان المراجعة في القطاع المصرفي على النحو الآتي: (موقع سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps، قرار رقم (9) لسنة 2010 تعليمات رقم (47) و(51))

1. دراسة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها، وأنه لم يحذف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية، بحيث ينتج عن حذفها أن تكون القوائم المالية مضللة.
2. دراسة السياسات المحاسبية التي يتبناها المصرف قبل اعتمادها وأي تغيير يطرأ على هذه السياسات، مع الأخذ في الاعتبار مدى ملاءمة تلك السياسات لطبيعة أعمال المصرف وأثرها على المركز المالي ونتائج أعماله.
3. التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في المصرف وفاعلية تنفيذها بطريقة تمكن من التحقق من جودة التنفيذ.
4. الإشراف على عمليات التقصي عن المعاملات ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في المصرف، أو أي أمور أخرى تراها اللجنة مهمة.
5. دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي، بحيث تكون اللجنة حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة أو إدارة المصرف.
6. تتولى اللجنة اقتراح تعيين المراجع الخارجي وا أو عزله مع بيان الأسباب، والتحقق من أن الخدمات التي يقدمها للمصرف كانت تنفيذاً لمتطلبات نظامية محددة.

1. مساعدة المراجع الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
 2. الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.
 3. مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.
 4. التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.
- كما جاء أيضاً بأن لجنة المراجعة تؤدي دوراً مهماً من حيث: (Saad, et al, 2006؛ السويطي، 2006، ص58-59؛ قانون الشركات الفلسطيني المعدل، 2008، المادة (192))

1. منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة، مما يضيف طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساهمة مجلس الإدارة اتجاه جمهور المساهمين.
2. ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.
3. التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
4. التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
5. التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
6. العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات أو شكاوي تؤثر في أعمال الشركة بشكل عام.
7. الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات العلاقة بها.
8. التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد

المراجعة ضمن التقارير المالية للشركة يعطي المستثمرين فهماً أفضل لمدى الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة المراجعة في عملية إعداد التقارير المالية، ومن الأمور التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية، تكوين لجان المراجعة بالشركات وعضويتها ومهامها، وهذا الإفصاح يتضمن الإفصاح عن عقد اللجنة الذي يوضح مسؤوليات اللجنة وواجباتها، وطبيعة العلاقة بينهما وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، وينبغي أن يكون موثقاً به من مجلس الإدارة، والإفصاح عن نتائج أعمالها يتم من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية، بحيث يتضمن الأنشطة التي قامت بها لجنة المراجعة خلال العام (Saad, et al, 2006)، وهذا ما أكدته التقرير الذي أصدره المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في العام 1993 والذي تضمن اقتراحات مهمة لزيادة ثقة الجمهور في التقارير المالية، حول ضرورة إلزام الشركات المسجلة أسهمها لدى هيئة تداول الأوراق المالية، بأن تشمل تقاريرها السنوية تقريراً من لجنة المراجعة يصف مسؤولياتها وكيفية تنفيذها (دحوح، 2008، ص262؛ محمد والصقر، 2012، ص202).

دور لجنة المراجعة في مكافحة غسل الأموال:

إن وجود نظام للرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال في المصارف يعد احد المسؤوليات الرئيسية للإدارة، وتتمثل إحدى المهام الأساسية للجنة المراجعة هو تقييم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، والقيام بدعم دور المراجع الداخلي الذي الزمه قانون مكافحة غسل الأموال بضرورة وضع آلية لدراسة مدى ملائمة سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمصرف، ودور لجنة المراجعة في دعم وظيفة المراجع الخارجي من خلال مهامه لتقييم و فحص برنامج مكافحة غسل الأموال والتقرير عن التزام المصرف بتوفير الضوابط اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال. وفيما يلي توضيح لما سبق: (Oqab,2012, pp108-109)

1. دور لجنة المراجعة في التحقق من مدى كفاية

وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات

غسل الأموال

يتمثل الدور الأساسي للجنة المراجعة هو في التحقق من

7. التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين، ودراسة خطة عمل التدقيق الداخلي في المصرف ونطاق الفحص، وتقديم أي مقترحات من شأنها التأكيد على استقلالية المراجعين الداخليين، وتكون اللجنة بمثابة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين.

8. تقوم اللجنة بدراسة طلبات الترشيح لوظيفة مدير المراجعة الداخلية في المصرف، وكذلك منح المكافآت والمزايا الأخرى المخصصة له، والنظر في إنهاء عمله.

9. اتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة المصرف للأنظمة والقوانين السارية.

ومما لا شك فيه، ان تحديد صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة سيمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام والإطلاع بالمسؤوليات الواجب القيام بها لتمكنها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها.

وحتى تستطيع لجنة المراجعة من القيام بمهامها ومسؤولياتها يجب أن يتوفر لديها صلاحية الحصول على أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها (محمد والصقر، 2012)، كما أوصت (Cadbury Committee, 1992) أنه بإمكان لجنة المراجعة الاستعانة بمن تراه مناسباً من الأطراف الخارجية ذات الخبرة والمعرفة بالمشاكل الفنية التي قد تواجهها اللجنة وخاصة في النواحي القانونية التي يمكن أن تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية وعلى سلامة الإفصاح عن المعلومات الواردة فيه، وأيضاً إمكانية طلب حضور المراجع الخارجي لمناقشته في أمور تتعلق بالشركة، وأيضاً التوصية لمجلس الإدارة بترشيح المراجع الخارجي للانتخاب من الهيئة العامة، وكذلك ترشيح تعيين المراجع الداخلي للشركة (مشتي، 2008).

كما ويجب الإفصاح عن لجان المراجعة وعن مسؤوليات وصلاحيات هذه اللجنة، حيث إن الإفصاح المناسب عن لجنة المراجعة في الشركة وأنشطتها وطبيعتها علاقتها مع مدققي الشركة وإدارة الشركة له تأثير في زيادة الثقة لدى المستثمرين في جودة معلومات القوائم المالية، حيث إن وجود تقرير للجنة

عمليات غسل الأموال ومدى مراعاة السياسات والإجراءات المتبعة للتطور التقني والتشريعي.

- مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية لضمان فاعلية هذه الإجراءات في مكافحة عمليات غسل الأموال.
- تقوم لجنة المراجعة بفحص ومراجعة تقرير الإدارة المتعلق بنظام الرقابة الداخلية والذي يتضمن مسؤولية الإدارة عن تطوير نظام الرقابة الداخلي وإطار العمل الذي تم وضعه من قبل الإدارة لتقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والإفصاح عن نقاط الضعف .
- إعداد تقرير(رأي) لجنة المراجعة في الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتوصياتها بشأن زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلي.

2. لجنة المراجعة ودورها في دعم المراجعة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال:

تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في زيادة فاعلية المراجعة الداخلية والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة وتساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة ومدى الالتزام بمبادئ الحوكمة، كما وتعد وظيفة المراجعة الداخلية من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلي المطبق في الشركة(دحوح، 2008؛ الصوص، 2012؛ مدونة الحوكمة الفلسطينية، 2009؛ Irvin, 2007, p23). كما وتؤدي المراجعة الداخلية دوراً مهماً في تحسين العمل في الشركة وفي منع التلاعب والاحتيال واكتشاف الأخطاء، كون المراجعين الداخليين موظفون داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة، لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالتدقيق الداخلي حيث توجد علاقة متبادلة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر في الآخر(سليمان، 2006، ص187)، كما وأضح المعيار الدولي للمراجعة رقم (610) واحداً أو أكثر من فعاليات المراجعة الداخلية والتي يمكن إجمالها كما يلي: (ISA 610 Revised 2013)

- إعادة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقاتهم، وتقديم المقترحات اللازمة

كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة، والذي من شأنه تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض النظام في مكافحة عمليات غسل الأموال، وحماية المصرف من مخاطر عمليات غسل الأموال وخاصة مخاطر الاضرار بسمعة المصرف أو من مخاطر عدم استمرارية النشاط، حيث يحق للجنة المراجعة ودون أية قيود الإطلاع على كافة المعلومات والسياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وتعد لجنة المراجعة الجهة المساعدة والمنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تساعد إدارة المصرف في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالسياسات المالية والمحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية، والكشف عن مدى التزام المصرف بتطوير نظام الرقابة الداخلية لتحقيق هدف حماية المصرف من عمليات غسل الأموال، ويمكن إجمال أهم الأنشطة التي تقوم بها لجنة المراجعة لدعم إدارة الشركة في رفع كفاية نظم الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال، كما يلي: (Oqab, 2012, pp108-109)؛ قانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني لسنة 2007، المادة(11)؛ قانون الشركات الفلسطيني المعدل، 2008، المادة (192).

- دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المتعلقة ببرنامج مكافحة غسل الأموال، والذي يشتمل على دليل مكتوب معتمد من قبل الإدارة العليا ومتضمناً السياسات والإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال.
- التحقق من مدى ملائمة سياسات وإجراءات المصرف- لمكافحة غسل الأموال- للمتطلبات التشريعية والرقابية لتحقيق مبدأ اعرف عميلك Know your Client، والتحقق من التزام المصرف للمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر عند وضع برامج مكافحة غسل الأموال. (Basel Committee publication No. 85 "Customer due diligence for banks", 2003)
- تقوم لجنة المراجعة بدراسة الخطط الموضوعة والمتعلقة بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمكافحة

لتطويرهم.

- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية عبر قياسها وتصنيفها وإعداد التقارير منها.
- فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للشركة.
- فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الخارجية الأخرى.
- كما والزم قانون البنوك الفلسطيني رقم (9) لسنة 2010- دائرة التدقيق الداخلي بمراجعة هيكل نظام الرقابة الداخلية مرة واحد سنويا، كما وأشار قانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني لسنة 2007، وقانون الشركات الفلسطيني المعدل، 2008، المادة (193) إلى ضرورة تخصيص كادر مستقل ومؤهل ضمن دائرة التدقيق الداخلي يتولى اختبار الالتزام بالسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال، كما وبين أنه يتوجب على إدارة المصرف تطوير آلية مناسبة للتحقق من الالتزام بالقانون وتطبيقه، ولكي تتمكن دائرة التدقيق من القيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليها بموجب القانون، يتطلب هذا منها فحص ومراجعة امتثال المصرف لتعليمات قانون مكافحة غسل الأموال. كما ويمكن عرض المهام الرئيسية لأنشطة لجنة المراجعة كالاتي: (Oqab,2012, p109)
- تتولى لجنة المراجعة الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال دراسة خطة إدارة التدقيق والمتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي لمكافحة عمليات غسل الأموال، ودراسة التقارير التي يصدرها قسم المراجعة الداخلية حول نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتقديم الاقتراحات التي من شأنها رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية .
- تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال عمليات غسل الأموال في قسم المراجعة الداخلية، ومن توفر برامج تدريب للعاملين لدى قسم المراجعة الداخلية في مجال عمليات غسل الأموال ومخاطرها على

القطاع المصرفي.

3. لجنة المراجعة ودورها في دعم المراجعة الخارجية لمكافحة عمليات غسل الأموال:

يلزم قانون مكافحة غسل الأموال الفلسطيني(لسنة 2007)، وقانون الشركات الفلسطيني المعدل (2008، المادة (194)) المراجع الخارجي بالتأكد من قيام البنك بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال، والتأكد من كفاءة سياسات وإجراءات البنك الداخلية، وتضمن ذلك في التقرير المقدم للإدارة مع ضرورة إعلام البنك فور اكتشافه لأي مخالفة، والذي يعزز بذلك فاعلية نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، كما وتسهم لجنة المراجعة في تحسين جودة تدقيق الالتزام الذي يقوم به المراجع الخارجي للتأكد من كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال. ويظهر ذلك جلياً في قانون المصارف (لسنة 2010، المادة(47))، بحيث يلزم المراجع الخارجي بضرورة إعلام سلطة النقد خطياً وبعد مناقشته لإدارة المصرف عن أية مخالفات ارتكبتها المصرف أو مجلس إدارة المصرف لأحكام قانون غسل الأموال وأية مخالفات أخرى لأي تشريعات أخرى ذات علاقة، بالإضافة إلى إعداده تقرير عن مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في المصرف ومواطن الضعف في النظم المحاسبية.

كما ويلزم قانون المصارف (المادة 44) المصارف بضرورة إثبات تطبيق التدابير الوقائية المنصوص عليها في (المادة 11) من قانون مكافحة غسل الأموال من سياسات وضوابط وإجراءات إدارية ملائمة للامتثال، وإجراءات الإشراف المناسبة لضمان تنفيذ أعلى المعايير عند توظيف الموظفين، والتدريب المتواصل للمسؤولين والموظفين لمساعدتهم على التعرف على العمليات والأفعال التي قد ترتبط بغسل الأموال، وتثقيفهم حول الإجراءات التي يتوجب عليهم إتباعها في مثل هذه الحالات وكذلك الامتثال للتعليمات واللوائح المحددة في قانون مكافحة غسل الأموال.

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة، وجد أن الدراسات المحلية والدولية منها المتعلقة بقياس مدى فاعلية

لمكافحة عمليات غسل الأموال. كما وبينت دراسة (محمد والصقر، 2012) عبر تقييم مدى فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، عبر قياس مدى تمتع لجان المراجعة (بالاستقلالية الكافية، والخبرة والمعرفة الكافية، وتشكيل أعضاء لجنة المراجعة المناسبة، والتحديد الواضح لحقوق وواجبات اللجنة، والتزام اللجنة باجتماعاتها)، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي وعبر تصميم استبانة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على فاعلية لجان المراجعة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المصارف العراقية الأهلية، أما عينة الدراسة والتي وزعت عليها الاستبانات فقد تمثلت بأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجان المراجعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في الاستقلالية التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة، أما باقي نتائج المتغيرات فقد كانت تعزز من فاعلية لجان المراجعة بدرجة جيدة، كما وأوصت الدراسة مجالس إدارات المصارف من أن توسع من دور لجان المراجعة بحيث لا يكون تشكيل لجان المراجعة فقط تلبية للقوانين والتعليمات. كما واستهدفت دراسة (المشهداني والياور، 2012) بيان دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق، عبر قياسها لمدى التزام المصارف بإتباع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية (FATF) ومقررات لجنة بازل (Basle)، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي في عرض وتحليل النتائج، وعبر تصميم استبانة استقصاء استهدفت عينة الدراسة البالغ عددها خمسة مصارف عراقية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف تلتزم بالإجراءات التي تتضمنها توصيات لجنة العمل المالي الدولية وكذلك بمقررات لجنة بازل بدرجة عالية، إلا أن مستوى التزام تلك المصارف بإجراءات إدارة المخاطر كان ضعيفاً، لاسيما في مجال تصنيف الزبائن وتحديد المخاطر المتعلقة بهم، وأن نتائج الالتزام بقواعد (اعرف عميلك) كانت جيدة مع وجود بعض نقاط ضعف تمثلت في إجراءات إدارة الحسابات الجارية للمنظمات الخيرية. كما تناولت دراسة (Magnuasson, 2009) تكاليف تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال في السويد، حيث بينت الدراسة أن التكاليف التي تتكبدها البنوك في السويد تبلغ (400) مليون

لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال شحيحة الى حد ما، وفيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات العلاقة: دراسة (حسين، 2013) هدفت الى بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات لعمليات غسل الأموال ودور تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسل الأموال، وتحديدتها في مجموعة من العوامل التي قسمت الى ثلاث مجموعات تتناسب مع طبيعة عملية التدقيق، المجموعة الأولى تضمنت العوامل المتعلقة بمدقق الحسابات، والمجموعة الثانية العوامل التي تتعلق بإدارات الشركات محل التدقيق، والمجموعة الثالثة تضمنت العوامل المتعلقة بالإصدارات المهنية، كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة والذي تمثل بمدققين الحسابات القانونيين الأردنيين المزاولين والمسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين البالغ عددهم (487) مدققاً، وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد لدى مدقق الحسابات الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة غسل الأموال، وموافقة عينة الدراسة على أنه يرجع عدم اكتشاف عمليات غسل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال الى عوامل تتعلق بمدقق الحسابات وعوامل تتعلق بإدارات الشركات محل التدقيق، وعوامل تتعلق بالإصدارات المهنية. كما وهدفت دراسة (Oqab, 2012) إلى بيان دور لجنة التدقيق في مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال المهام الموكلة إليها بتقييم نظم الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال، ووضع الآلية المناسبة للتأكد من التزام المصرف بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري، كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة والذي تمثل في البنوك الأردنية العاملة في الأردن والبالغ عددها (13) بنكاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لجنة التدقيق تسهم بدرجة مرتفعة في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف الأردنية من خلال أنشطتها في تقييم نظام الرقابة الداخلي، كما وأوصت الدراسة، كون عمليات غسل الأموال تؤثر سلباً على القطاع المصرفي لذا يتوجب على الجهات الرقابية إلزام المصارف بإعداد تقرير خاص عن مدى توفر ضوابط للرقابة الداخلية

على عينة الدراسة المكونة من مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والبالغ عددهم (79) مدققاً، كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في البنوك أثناء تنفيذ مهامها. كما هدفت دراسة (تامر، 2010) إلى إلقاء الضوء على دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية المصرية، وذلك عبر بيان ماهية لجان المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ودراسة مدى حاجة البنوك التجارية إلى لجان المراجعة كأداة فاعلة في مراقبة السلطات الإدارية بالبنوك التجارية، وتدعيم إدارة المراجعة الداخلية لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية تعد مجالاً ملائماً لتطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم المالية، وأن وجود لجنة المراجعة بالبنوك التجارية يعمل على تدعيم استقلال المدقق الداخلي ويساعد في رفع كفاءة وفاعلية أداء المراجعة الداخلية، وأن وجود لجنة للمراجعة يحسن التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. وقد أيد ذلك دراسة (Ferreira, 2008) والتي هدفت إلى دراسة أثر هيكلية وتشكيلية لجان المراجعة على تحسين أداء لجان المراجعة في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية والمتمثلة بقانون الشركات الإفريقي وقانون إدارة المالية العامة (PFMA)، وقانون (Sarbanes- Oxley Act of 2002) الأمريكي، وقد استخدمت الدراسة الاستبيان لغرض معرفة التركيبة الحالية المعتمدة في لجان المراجعة مع الاهتمام بالمؤهلات والمعرفة والكفاءة المتوفرة لدى عينة الدراسة والمتمثلة بلجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة والشركات الحكومية والشركات الخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح في جنوب أفريقيا، وقد توصلت الدراسة إلى إطار مقترح يمكن أن يستخدم كدليل لاختيار أعضاء لجان المراجعة، والذي يراعي: المتطلبات اللازمة لتحقيق التشكيلة المثالية للجان المراجعة من خلال مراعاة موقع لجنة المراجعة في هيكل الشركة، وتحديد صلاحيات ومسؤوليات لجان المراجعة بشكل

كروان سويدي، وقد استندت الدراسة على إجراء مقابلات مع عينة من موظفي البنوك والإحصاءات المصرفية، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن هناك قصوراً كبيراً في الأنظمة القانونية السويدية والتي تحد من عمليات غسل الأموال، كأن لا تملك المصارف الحق في تجميد الأموال في الصفقات المشبوهة، كما أن المصادر القانونية للسلطات الرقابية المشرفة على سير العمل المصرفي غير كافية، ولا تمكنها من بسط رقابتها على سير العمليات المصرفية واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، كما أن التكاليف العالية التي تتكبدها المؤسسات المصرفية الخاصة في ظل القوانين المعمول بها لا تفي بالغرض الذي وضعت من أجله هذه التشريعات مقارنة مع المبالغ الباهظة التي تتكبدها الأجهزة المصرفية، وخصوصاً في ظل النتائج الهزيلة، مما يدل على عدم الكفاءة التشريعية وقدرتها على الوفاية من عمليات غسل الأموال. في حين هدفت دراسة (Sori, et al,2009) بحث وجهات نظر المصرفيين حول مساهمة لجان المراجعة في تحقيق استقلالية المراجع الخارجي في الشركات المساهمة العامة الماليزية، وقد استخدم الباحثون لتحقيق غرض الدراسة الاستبيان والمقابلة المباشرة لمسؤولي القروض (قسم التسهيلات) والذين بلغ عددهم (87) عينة الدراسة والذين شكلوا 44% من مجتمع الدراسة في كبرى المصارف والمؤسسات المالية الماليزية، وقد أظهرت النتائج أن وجود لجان مراجعة فعالة يحمي استقلالية مراجع الحسابات الخارجي للشركات، ويعد من المقومات الأساسية لتحقيق حوكمة الشركات الماليزية والذي بدوره يحقق تعزيزاً للكفاءة والشفافية في التقارير المالية مما ينعكس على القدرة في جذب رؤوس الأموال، كما وأظهرت الدراسة أن وجود لجان للمراجعة له تأثير إيجابي على أداء الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في الشركات، وأن وجود لجان مراجعة مستقلة وفعالة يساعد على تعزيز الاتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي والأطراف ذات العلاقة في الشركة. وهدفت دراسة (الصوص، 2012) إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين العاملين على تلك البنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم توزيع استبيانات

مجالات تسمح بعمليات غسل الأموال؟، إضافة إلى بيان المجالات التي تقع ضمنها مخاطر عمليات KYC ومكافحة غسل الأموال، كما يمكن استخدام النموذج المقترح للجمع بين مختلف صيغ التقارير الداخلية. كذلك دراسة (Mitch et al, 2007) فقد هدفت إلى تحليل الآثار النقدية للقيود الجديدة المفروضة من قبل فريق العمل المالي (FATF) بشأن غسل الأموال، حيث وضعت مجموعة العمل المالي (25) معياراً بناءً على توصياتها الأربعون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم وضع ما مجموعه (23) بلداً على قائمة الدول والأقاليم لعدم امتثالها لمعظم هذه المعايير، بحيث تتعلق العديد من تلك المعايير على التشديد في تنظيم الصناعة المصرفية السرية والمالية في هذه البلدان. وقد بدأت البلدان التي تنظم القطاعات المصرفية والمالية بوضع قيود على درجة السرية، عبر سن قوانين أكثر صرامة للسرية وإغلاق الثغرات الموجودة في القوانين الحالية، كما استخدمت الدراسة نموذجاً نظرياً يقدم الحسابات السرية لفحص اثر تغيير قوانين السرية على الودائع وأسعار الفائدة وتراكم الأموال والائتمان، ووجدت الدراسة ثلاث مجموعات مختلفة من النتائج مقبولة، اعتماداً على ردود فعل البنوك فيما يتعلق بحجم الودائع لديها.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة التعرف إلى مفهوم غسل الأموال والمخاطر المحتملة التي قد تواجهه أو تهدد الاقتصاد والمنشآت، ودراسة ظاهرة غسل الأموال من الناحية القانونية والإقتصادية، وبعض الدراسات المحاسبية والتي ركزت على دور نظم الرقابة الداخلية في مكافحة غسل الأموال، وبعضها ركز على تكاليف تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال، وبعضها بين دور المراجع الخارجي في اكتشاف عمليات غسل الأموال، أما الجانب الآخر من الدراسات فقد بين أهمية لجان المراجعة في المصارف، وبعضها أظهر مساهمة لجان المراجعة في تحقيق استقلالية المراجع الخارجي، وبعضها بين مدى أهمية لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الداخلي. إلا أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة

واضح، وكذلك مراعاة استقلالية لجان المراجعة والاهتمام بموضوعية أعضاء اللجنة وتنوع المهارات وتوفير المؤهلات الكافية لديهم، وكذلك أهمية تحديد الحجم المناسب لعدد أعضاء لجنة المراجعة وضرورة تبديل الأعضاء من وقت لآخر بشكل لا يخلل التركيبة والهيكلية التي يجب أن تتوفر في لجنة المراجعة، جميع تلك العناصر تحقق الفاعلية في عمل لجان المراجعة. أما دراسة (العاجز، 2008) فقد هدفت إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها، وذلك من خلال دراسة اجراءات التحقق من (العميل، والرقابة الداخلية، والتجهيزات لمكافحة عمليات غسل الاموال التي تشمل الوحدات الإدارية، والتقييد بالقوانين والتشريعات الدولية، وتدريب وتأهيل الموظفين)، وتكون مجتمع الدراسة من الادارات العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في قطاع غزة البالغ عددها (14) مصرفاً و (34) فرعاً، وخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل المصارف برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أية معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف إليه، وان المصارف تطبق اجراءات وقائية لمكافحة غسل الاموال بصورة جيدة، كما توصلت إلى أن هناك انخفاض في المبالغ المخصصة في القوائم المالية للمصارف والمرصودة لبرامج تدريب وتنظيف الموظفين لمكافحة عمليات غسل الأموال.

أما دراسة (Dieter & Mention, 2010) فقد هدفت إلى التقرير عن مدى ملائمة معيار ISO لإنشاء نموذج لتقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع عمليات غسل الأموال وكشفها، والذي يعمل بشكل فعال كعنصر في تقويم مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية ويساعد في تقويم مدى امتثال منشآت الأعمال لتطبيق مبدأ اعرف عميلك (Know your Customer-KYC)، ومكافحة غسل الأموال (AML) وفق متطلبات المنظمات المصرفية لوكسمبورج، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة لاختبار فاعلية نظم الرقابة الداخلية وكفاءتها، وأظهرت الدراسة أن النموذج المقترح للتقويم يسهل عملية التقويم من خلال هيكل المصفوفة، وأن هذا الاختبار يساعد في التأكد من فاعلية الضوابط الرقابية، إضافة إلى بيان هل هيكل نظام الرقابة الداخلية يتضمن

2014 (17) مصرفاً (احصائيات سلطة النقد الفلسطينية، 2014)، وقد تمثلت عينة الدراسة والتي تجاوبت مع الباحث (15) مصرفاً- بعد استبعاد مصرفين لم يبديا التعاون- الذين خاطبهم الاستبيان عبر المراجعين الداخليين العاملين في كل مصرف وأعضاء من لجان المراجعة، وكذلك المراجعين الخارجيين الذين يتولون مهام الفحص والمراجعة في تلك المصارف والذين تم حصرهم بثلاث شركات للتدقيق وذلك عبر الاطلاع على تقارير المدققين الخارجيين المنشورة لتلك المصارف، وقد تمت عملية توزيع الاستبانات بواقع ثلاثة استبانات لكل مصرف، وكذلك خمسة استبانات لكل من المراجعين الخارجيين في كل شركة للتدقيق، وقد تم استرداد (57) استبانة وزعت على مجتمع الدراسة بنسبة استجابة 95 % ومقبولة للتحليل، من أصل (60) استبانة وزعت على مجتمع الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم تطوير استبانة خاصة لهذه الدراسة وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة، كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت ذي الخمس درجات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم توزيعها على عينة الدراسة. وقد تضمنت الاستبانة ستة أقسام وهي كما يأتي:

القسم الأول: هدف إلى جمع البيانات الديمغرافية عن الأشخاص الذين قاموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة وعن المصرف الذي يعملون به (الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية) وذلك للتأكد من توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبانة وقدرتهم على إجابة أسئلتها.

القسم الثاني: هدف إلى قياس التزام لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم مكافحة عمليات غسل الأموال، والذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (1-17).

القسم الثالث: هدف إلى قياس مدى تمتع لجان المراجعة

لاختلاف المتغيرات والزوايا التي تم تناولها في الدراسة، ولإختلاف الأهداف التي سعت إليها الدراسة في بيان فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، والتي انصببت على استقرار الميدان عبر البنوك العاملة في فلسطين، وهي من الدراسات القليلة التي تناقش هذا الموضوع وخصوصاً في بيئة الأعمال الفلسطينية.

فرضيات الدراسة:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة وللإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الأولى (HO1):

لا تلتزم لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

الفرضية الثانية (HO2):

لا تتمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

الفرضية الثالثة (HO3):

لا يسهم دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

الفرضية الرابعة (HO4):

لا يسهم دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

الفرضية الخامسة (HO5):

لا يسهم دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة وإجراءات الدراسة :

يتألف المجتمع الإحصائي للدراسة من جميع المصارف العاملة في فلسطين والبالغ عددها حتى شهر أيار للعام

وإمكانية الاعتماد عليه والعكس صحيح، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً للمعامل هي (60%) فأكثر كي يكون التماسك الداخلي للمقياس جيداً وحتى يمكن تعميم النتائج، وقد بلغت قيمة ألفا على أسئلة الاستبانة 83.6% وهذا يعد مؤشراً جيداً. كما تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي (3) في تحليل نتائج الاستبانة. وتم اعتماد معياراً للحكم على درجة الموافقة عبر إعطاء الوزن النسبي لمتوسط إجابات الأفراد المحييين على أسئلة الاستبيان عندما يكون سلم الإجابات في الاستبيان خماسياً، والممثل في الجدول الآتي:

جدول (1)

(مقياس الحكم على درجة الموافقة عندما يكون سلم

الإجابات في الاستبيان خماسياً)

المعايير		
1	1.80-1	ضعيف
2	2.60 - 1.81	مقبول
3	3.40- 2.61	متوسط
4	4.20 -3.41	جيد
5	5 -4.21	عالي

ولقياس اختبار التوزيع الطبيعي Normal

Distribution Test تم استخدام اختبار كولمجروف -

سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test(K-S))

لاختبار ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وهو اختبار ضروري لاختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من 0.05 (Sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم مكافحة عمليات غسل الأموال، والذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (18- 25).

القسم الرابع: هدف إلى قياس دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، والذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (26- 34).

القسم الخامس: هدف إلى قياس دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، والذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (35- 48).

القسم السادس: هدف إلى قياس دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، والذي تم قياسه عبر الأسئلة من رقم (49- 57).

وللتأكد من مصداقية (Validity) وملاءمة الاستبانة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، فقد تم عرضها على بعض الزملاء أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة والذين أبدوا بعض الملاحظات القيمة فيما يتعلق بطريقة عرض الأسئلة وترتيبها، بالإضافة إلى التركيز على وضوح الكلمات والمعاني المقصودة منها، والذي تسنى للباحث تحقيق صدق المحكمين.

ولقياس ثبات أداة الدراسة (Reliability)، أي مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Coefficient Alpha) والذي يقيس نسبة تباين الإجابات، ويستخدم للتعرف على قوة هذا التماسك، ويعطي هذا المعامل متوسط الارتباط الداخلي (Internal Consistency) بين الأسئلة التي يقيسها ولذلك فإن قيمتها تتراوح بين (صفر، 1) وكلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح، كلما تأكد للباحث قوة التماسك الداخلي للمقياس

جدول (2)

اختبار التوزيع الطبيعي (Sample K-S test)

المجال	محتوى المجال	قيم الاختبار-Kolmogorov-Smirnov Z	Sig. الدلالة الإحصائية
الأول	مهام ومسؤوليات لجان المراجعة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.	1.075	0.198
الثاني	صلاحيات لجان المراجعة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.	0.956	0.320
الثالث	دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.	1.275	0.077
الرابع	دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال.	1.115	0.166
الخامس	دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة غسل عمليات الأموال.	1.069	0.204

أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى فاعلية لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال لدى المصارف العاملة في فلسطين.

ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات، ليتسنى وصف إجابات عينة الدراسة

عن الاستبانات. كما تم استخدام الإحصاء التحليلي والممثل باختبار T-test لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة:

-عرض وتحليل خصائص العينة:

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول الآتي:

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية حسب خصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الفئات	
35.08%	20	عضو لجنة المراجعة (التدقيق)	الوظيفة الحالية
38.61%	22	مراجع (مدقق) داخلي	
26.31%	15	مراجع (مدقق) خارجي	
7.01%	4	دون البكالوريوس	المؤهل العلمي
78.95%	45	بكالوريوس	
14.04%	8	ماجستير	
---	---	دكتوراه	
71.93%	41	محاسبة	التخصص العلمي
8.77%	5	إدارة	
14.04%	8	مالية ومصرفية	
---	---	اقتصاد	
5.26%	3	أخرى حددها...نظم معلومات	
17.54%	10	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية
47.36%	27	5-10	
21.06%	12	11-16	
14.04%	8	أكثر من 17 سنة	
100%	57	المجموع الكلي لكل مجموعة	

الدراسة هم من ذوي سنوات الخبرة ما بين (5-10) سنوات، وهذا يتناسب مع محاور موضوع الدراسة ويعزز من إدراكهم لأهمية موضوع الدراسة، ويجعل إجاباتهم أكثر دقة عن واقع المصرف أو شركة التدقيق التي يعملون بها، من حيث مدى فاعلية لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى (H01):

لا تلتزم لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال. تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (من 1

نلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجيبين من عينة الدراسة هم من المراجعين الداخليين ثم يليهم أعضاء لجنة المراجعة ثم المراجعين الخارجيين فهي نتيجة منطقية بأن يكون النسبة الأكبر هم من المراجعين الداخليين باعتبار أن أي مصرف يسعى الى تطبيق نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي هناك متابعة ورقابة داخلية وخارجية على الأداء المصرفي.

كما نلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجيبين من عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات الجامعية البكالوريوس ومن تخصص المحاسبة ومن ثم تخصص المالية والمصرفية، وهذا ينسجم مع طبيعة العمل في القطاع المصرفي وشركات التدقيق وحاجة تلك الوظائف الى تلك التخصصات، وكذلك ينسجم مع المؤهلات المطلوبة لتكوين لجان المراجعة. ونلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجيبين من عينة

إلى (17) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي من وجهة نظر المستجيبين للأسئلة المتعلقة بمدى التزام لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

جدول (4)

اتجاهات عينة الدراسة حول التزام لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال

مقياس الحكم على درجة الموافقة	الكلية		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
عالي	.36788	4.8421	عالي	.25820	4.9333	عالي	.45584	4.7273	عالي	.30779	4.9000	1. تقوم لجان المراجعة بمناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق في القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها.
عالي	.49496	4.4035	عالي	.51640	4.5333	عالي	.49237	4.3636	عالي	.48936	4.3500	2. تقوم لجان المراجعة بمراجعة الإدارة والمدقق بتحليل للأوضاع والنتائج المالية
عالي	.48666	4.3684	عالي	.50709	4.4000	عالي	.50965	4.5455	جيد	.36635	4.1500	3. تقوم لجان المراجعة بمناقشة الإدارة بأية مستجدات مهمة تؤثر على التقارير المالية.
عالي	.71416	4.2456	عالي	.59362	4.2667	جيد	.85280	4.1818	عالي	.65695	4.3000	4. تقوم لجان المراجعة في مراقبة مدى الالتزام بالحصول على التأكيدات بعدم وجود أية حالات لغسل الأموال.

معياري الحكم على درجة الموافقة	الكلبي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
جيد	.75510	3.9649	جيد	.83381	4.1333	جيد	.75593	4.0000	جيد	.69585	3.8000	5. تقوم لجان المراجعة في مناقشة الإدارة حول التقارير التي يجب تقديمها للجهات الرقابية الخارجية.
عالي	.65370	4.2982	عالي	.63994	4.4667	عالي	.65795	4.3636	جيد	.64072	4.1000	6. تقوم لجنة المراجعة بتقويم الأنشطة وأنظمة الرقابة الداخلية بشكل موضوعي ومستقل.
عالي	.65657	4.4561	عالي	.63994	4.5333	عالي	.67098	4.5455	عالي	.65695	4.3000	7. تعمل لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي الموضوعية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
عالي	.70355	4.4035	عالي	.63246	4.6000	جيد	.61721	4.0000	عالي	.65695	4.7000	8. تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي.
عالي	.75634	4.2281	عالي	.74322	4.4667	جيد	.75593	4.0000	عالي	.73270	4.3000	9. تقوم لجان المراجعة بتقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح لمكافحة غسل الأموال.
عالي	.65370	4.2982	عالي	.63994	4.4667	عالي	.63109	4.2727	جيد	.69585	4.2000	10. تقوم لجان المراجعة بضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط في مكافحة غسل الأموال وتقييمها.

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
عالي	.46155	4.7018	عالي	.50709	4.6000	عالي	.45584	4.7273	عالي	.44426	4.7500	11. تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنشأ بين إدارة البنك ومدقق الحسابات الخارجي، حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.
عالي	.49812	4.4211	عالي	.50709	4.6000	عالي	.49237	4.3636	عالي	.48936	4.3500	12. تقوم لجان المراجعة بدراسة تقارير المراجعة الداخلية لعمليات غسل الأموال ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
عالي	.56251	4.4035	عالي	.50709	4.6000	عالي	.63109	4.2727	عالي	.50262	4.4000	13. تقوم لجان المراجعة بدراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإدلاء ملحوظاتها عليها لمكافحة عمليات غسل الأموال.
عالي	.64792	4.2807	عالي	.48795	4.3333	جيد	.81118	4.0909	عالي	.51042	4.4500	14. تقوم لجان المراجعة بدراسة الرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال وفحصها بهدف تحديد نقاط الضعف.
عالي	.66886	4.2632	عالي	.63994	4.4667	جيد	.73266	4.1818	جيد	.61559	4.2000	15. تقوم لجان المراجعة بالإشراف على اتخاذ الإجراءات الملائم لمكافحة غسل الأموال.

مقياس الحكم على درجة الموافقة	الكلي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
عالي	.59023	4.3860	عالي	.63246	4.6000	جيد	.58849	4.1818	عالي	.51042	4.4500	16. تقوم لجان المراجعة بفحص مدى ملائمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث غسل الأموال.
عالي	.69414	4.3509	عالي	.63246	4.6000	جيد	.61721	4.0000	عالي	.68633	4.5500	17. تقوم لجان المراجعة باجتماع اللجنة مع المراجع الخارجي والداخلي بعيدا عن إدارة الشركة بهدف مناقشة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال.
عالي	.27920	4.3711	عالي	.30104	4.5040	عالي	.25053	4.2836	عالي	.26606	4.3675	الفقرات مجتمعة من (1-17) والمترتبة بمدى التزام لجان المراجعة في المصارف العامة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

دعم اعداد التقارير المالية الملقاه على ادارة المصرف، مما يعزز من عمل المراجع الخارجي في اتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية والذي بدوره يمنح الثقة لمستخدمي البيانات المالية عبر ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة. وأقلها درجة موافقة كانت نحو الفقرة (5) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (3.96) وانحراف معياري (0.755) والمتعلقة بقيام لجان المراجعة بمناقشة الإدارة حول التقارير التي يجب تقديمها للجهات الرقابية الخارجية، وهو ما تجمع عليه أيضا اجابات كل من عينة الدراسة، حيث إن تلك التقارير تقدم للجهات الخارجية والمتمثلة بسلطة النقد الفلسطينية وهي الجهة الرقابية المشرفة على عمل وأداء

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة والممثلة بأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كانت ايجابية نحو الفقرات (1-17)، وذلك لان متوسطاتها الحسابية الكلية أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (3)، كما نلاحظ مدى أهمية كل فقرة من الفقرات تبعا لإجابات عينة الدراسة، حيث تبين أن أعلى درجة موافقة كلية كانت نحو الفقرة (1) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4.84) وانحراف معياري (0.367) والتي أظهرت أن لجان المراجعة العاملة في المصرف تقوم بمناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق في القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها، وهذا يعبر عن التزام اللجان بمهامهم تجاه

مكافحة عمليات غسل الأموال ايماناً منهم بالدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في دعم مجلس الادارة في أداء مهامه بكفاءة وفاعلية ودعم استقلالية المراجع الداخلي والخارجي، وتقويم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.37) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والمتوسط الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.279) وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه ولاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الأولى.

جدول (5)

نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار T-test

المتغير	t	Df درجات الحرية	Sig.الدلالة الإحصائية	نتيجة اختبار الفرضية الصفرية
تلتزم لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.	37.075	56	.0000	رفض

فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (من 18 إلى 25) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (6-1) نتائج التحليل الإحصائي من وجهة نظر المستجيبين للأسئلة المتعلقة بمدى تمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

المصارف، الأمر الذي يترتب على لجان المراجعة تعزيز ذلك الدور لما له من زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية عبر الدور الرقابي الذي تقوم به لجان المراجعة داخل المصرف. وبشكل عام تشير نتائج تحليل البيانات المتعلقة بجميع فقرات هذه الفرضية، والمبينة في الجدول رقم (4) إلى أن متوسط درجة التزام لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال كانت عالية، أي يرى كل من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وبشكل متساو تقريباً أن لجان المراجعة العاملة في المصارف تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في

يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار (T-test)، والتي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) = α ، بحيث إن مستوى الدلالة المعنوية كانت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية الأولى وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه " تلتزم لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال ".

اختبار الفرضية الثانية (HO2):

لا تتمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في

جدول (6)

اتجاهات عينة الدراسة حول مدى تمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

مقياس	الكلية		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الاحتراف	الوسط الحسابي	مقياس الحكم	الاحتراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الحكم	الاحتراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الحكم	الاحتراف المعياري	الوسط الحسابي	
الحكم على درجة الموافقة												
عالي	.64792	4.3860	عالي	.63994	4.5333	جيد	.58849	4.1818	عالي	.68825	4.5000	1. يوجد تحديد واضح لصلاحيات لجان المراجعة يساعدها بأداء دورها بفاعلية في مكافحة غسل الأموال.
جيد	.47953	4.1930	جيد	.41404	4.2000	جيد	.52636	4.0909	عالي	.47016	4.3000	2. تستطيع لجان المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها لمناقشة موضوع مكافحة غسل الأموال.
عالي	.73107	4.2982	عالي	.70373	4.2667	عالي	.67098	4.4545	جيد	.81273	4.1500	3. تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في البنك
عالي	.44426	4.2632	عالي	.50709	4.4000	عالي	.45584	4.2727	جيد	.36635	4.1500	4. تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والبيانات الخاصة بالبنك.
جيد	.75261	4.0702	جيد	.83381	4.1333	جيد	.75593	4.0000	جيد	.71818	4.1000	5. تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف في البنك للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

معايير	الكلية		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
			عالي	.59362	4.2667	عالي	.78954	4.3636	عالي	.48936	4.3500	
عالي	.63621	4.3333	عالي	.59362	4.2667	عالي	.78954	4.3636	عالي	.48936	4.3500	6. تستطيع لجان المراجعة الاستعانة بمن تراه من الاستشاريين والخبراء المختصين لمساعدتها في مكافحة غسل الأموال وتقويم ما يعرض عليها من دراسات.
جيد	.69278	4.1930	عالي	.70373	4.2667	جيد	.73266	4.1818	جيد	.67082	4.1500	7. تقوم لجان المراجعة بالحصول على المعلومات التي تحتاجها من موظفي البنك للاستفسار منهم عن أية أمور تراها اللجنة ضرورية.
جيد	.70177	4.1579	عالي	.73679	4.4000	جيد	.73266	3.8182	عالي	.48936	4.3500	8. تقوم لجان المراجعة بالحصول على المعلومات التي تحتاجها عن عمليات مكافحة غسل الأموال من أي طرف خارجي أو من المستشارين قانونيين ومهنيين في البنك.
عالي	.25297	4.2398	عالي	.29860	4.3120	جيد	.19119	4.1727	عالي	.26979	4.2595	الفقرات مجتمعة من (18-25) والمتعلقة بمدى تمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

كلية كانت نحو الفقرة (18) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4.38) وانحراف معياري (0.647) والتي أظهرت أنه يوجد تحديد واضح لصلاحيات لجان المراجعة يساعدها بأداء دورها بفاعلية في مكافحة غسل الأموال، وان التحديد الواضح لصلاحيات لجان المراجعة والذي تضمنته بعض القوانين كقانون الشركات الفلسطيني المعدل لسنة 2008، وكذلك

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة والممثلة بأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كانت إيجابية نحو الفقرات (18-25)، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية الكلية أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (3)، كما نلاحظ مدى أهمية كل فقرة من الفقرات تبعا لإجابات عينة الدراسة، حيث تبين أن أعلى درجة موافقة

درجة تمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال كانت عالية، أي يرى كل من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وبشكل متساو تقريبا أن لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين تتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، والذي ستفصح عنه لجنة المراجعة ضمن تقريرها السنوي- مرفقا مع التقارير المالية- ومتضمنا ما يتعلق بتكوينها وعضويتها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها، الأمر الذي يفضي الى زيادة الثقة لدى المستثمرين وذوي المصالح في جودة معلومات التقارير المالية والدور الرقابي الذي تمارسه لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الاموال، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.23) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والمتوسط الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.252) وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه ولاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الثانية.

جدول (7)

نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار T-test

المتغير	t	Df درجات الحرية	Sig. الدلالة الإحصائية	نتيجة اختبار الفرضية الصفريية
تتمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال.	37.002	56	.0000	رفض

تنص على أنه " تتمتع لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال".

اختبار الفرضية الثالثة (H03):

لا يسهم دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة

حرص سلطة النقد الفلسطينية ضمن القرار (9) لسنة 2010 على تحديد الصلاحيات والمهام ومدونة الحوكمة الفلسطينية 2009، وقانون (Sarbanes- Oxley Act of 2002) الأمريكي وغيرها من القوانين، الأمر الذي يؤهل لجان المراجعة للقيام والإطلاع بالمسؤوليات الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها. وأقلها درجة موافقة كانت نحو الفقرة (22) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4.07) وانحراف معياري (0.752) والمتعلقة بإستطاعة لجنة المراجعة استدعاء أي موظف في البنك للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية في مكافحة عمليات غسل الأموال، على الرغم أن من صلاحيات اللجنة باعتبارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في المصرف استدعاء اي موظف أو عضو مجلس ادارة او ادارة تنفيذية للحصول منه على أية معلومة من شأنها أن تعزز وتزيد من فاعلية لجان المراجعة في مكافحة غسل الاموال، الامر الذي يترتب على المصرف تعزيز ادراك العاملين بالمصرف حول مفهوم غسل الاموال وطرق مكافحته، والذي سيعزز لغة التواصل والمرجعية بين لجان المراجعة وموظفي المصرف. وبشكل عام تشير نتائج تحليل البيانات المتعلقة بجميع فقرات هذه الفرضية، والمبينة في الجدول رقم (6-1) إلى أن متوسط

يبين الجدول رقم (7-1) نتائج اختبار (T-test)، والتي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05 = α)، بحيث إن مستوى الدلالة المعنوية كانت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريية الثانية وقبول الفرضية البديلة، والتي

التحليل الإحصائي من وجهة نظر المستجيبين للأسئلة المتعلقة بمدى دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين. تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (من 26 إلى 34) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج

جدول (8)

اتجاهات عينة الدراسة حول مدى دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

معايير الحكم على درجة الموافقة	الكلية		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
عالي	.56972	4.5636	عالي	.48795	4.6667	عالي	.65695	4.3000	عالي	.44426	4.7500	1. تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام البنك بتحقيق مبدأ اعرف عميلك عند وضع السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال.
جيد	.53686	4.1228	عالي	.61721	4.3333	جيد	.61721	4.0000	جيد	.30779	4.1000	2. تقوم لجان المراجعة باقتراح الحلول البديلة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلي لمواجهة عمليات غسل الأموال.
عالي	.68184	4.4386	عالي	.45774	4.7333	جيد	.75593	4.0000	عالي	.47016	4.7000	3. تقوم لجان المراجعة بمراجعة الصلاحيات الممنوحة لمدير الأخطار (مسؤول برامج مكافحة غسل الأموال في البنك).
عالي	.78280	4.3158	عالي	.73679	4.6000	جيد	.75593	4.0000	عالي	.75915	4.4500	4. تقوم لجنة المراجعة بدراسة وتقييم خطة البنك المتعلقة بتدريب العاملين في مجال عمليات غسل الأموال
عالي	.48666	4.3684	عالي	.50709	4.4000	عالي	.50965	4.5455	جيد	.36635	4.1500	5. تقوم لجنة المراجعة بتقييم مدى التزام المصرف بقوانين وتعليمات مكافحة غسل الأموال.

معايير الحكم على درجة الموافقة	الكلية		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
عالي	.77354	4.3860	عالي	.63246	4.6000	عالي	.88273	4.2727	عالي	.74516	4.3500	6. تساهم لجنة المراجعة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
جيد	.71941	3.9825	عالي	.79881	4.2667	جيد	.61721	4.0000	جيد	.71635	3.7500	7. تقوم لجان المراجعة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال، بهدف تحديد مدى ملاءمته وكفايته للمتطلبات القانونية والرقابية.
عالي	.79590	4.2105	عالي	.81650	4.3333	جيد	.81118	4.0909	عالي	.78640	4.2500	8. تقوم لجان المراجعة باقتراح الحلول البديلة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة عمليات غسل الأموال.
جيد	.58810	4.1053	عالي	.59362	4.2667	جيد	.73266	4.1818	جيد	.30779	3.9000	9. تقوم لجان المراجعة بدراسة خطط تطوير نظام الرقابة الداخلية ومدى مواءمتها للتطور في وسائل وعمليات غسل الأموال.
عالي	.30504	4.2951	عالي	.36961	4.4653	جيد	.31285	4.1970	عالي	.17887	4.2655	الفقرات مجتمعة من (26-34) والمتعلقة بمدى دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

(34)، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية الكلية أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (3)، كما نلاحظ مدى أهمية كل فقرة من الفقرات تبعا لإجابات عينة الدراسة، حيث تبين أن أعلى

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة والممثلة بأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كانت ايجابية نحو الفقرات (26-

فقرات هذه الفرضية، والمبينة في الجدول رقم (8) إلى أن متوسط-درجة- دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين كانت عالية، أي يرى كل من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وبشكل متساو تقريبا أنه يسهم دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين، والذي توكل مهام وضعه من قبل مجلس ادارة المصرف، ويتم متابعته والتحقق من كفايته وكفاية الاجراءات والخطط لمكافحة عمليات غسل الاموال وفاعلية تنفيذه من قبل لجنة المراجعة، الأمر الذي يضيف الى حماية المصرف من مخاطر عمليات غسل الاموال، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.29) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والمتوسط الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.305) وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه ولاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

درجة موافقة كلية كانت نحو الفقرة (26) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4.56) وانحراف معياري (0.569) والتي أظهرت أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من التزام البنك بتحقيق مبدأ اعرف عميلك عند وضع السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال، وهذا يفسر ضمان المصارف فاعلية الرقابة الداخلية عبر الالتزام بالحصول والتدقيق على المعلومات الكافية حول معنوية العملاء أو الشركات وتفاصيل أنشطتهم ومصادر دخولهم، والتي يمكن أن تستخدم تلك المعلومات كمدخل لعمليات غسل الأموال. وأقلها درجة موافقة كانت نحو الفقرة (32) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها(3.98) وانحراف معياري(0.719) والمتعلقة بقيام لجان المراجعة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال بهدف تحديد مدى ملائمتها وكفايته للمتطلبات القانونية والرقابية، والذي يعد من مهام لجنة المراجعة الاشراف والتحقق من نظام الرقابة وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال، ومدى كفايتها وملاءمتها للمتطلبات القانونية، والتي قد يبرر درجة استجابة العينة للفقرة الى حداثة القوانين النازمة لمكافحة غسل الاموال في فلسطين.

وبشكل عام تشير نتائج تحليل البيانات المتعلقة بجميع

جدول (9)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة حسب اختبار T-test

المتغير	t	Df درجات الحرية	Sig. الدلالة الإحصائية	نتيجة اختبار الفرضية الصفرية
يسهم دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.	31.486	65	.0000	رفض

والتي تنص على أنه " يسهم دور لجنة المراجعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين".

اختبار الفرضية الرابعة (HO4):

لا يسهم دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق

يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار (T-test)، والتي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$)، بحيث إن مستوى الدلالة المعنوية كانت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية الثالثة وقبول الفرضية البديلة،

التحليل الإحصائي من وجهة نظر المستجيبين للأسئلة المتعلقة بمدى دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين. تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (من 35 إلى 48) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج

جدول (10)

اتجاهات عينة الدراسة حول مدى دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلية		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
جيد	.68322	4.1228	عالي	.70373	4.2667	عالي	.63109	4.2727	جيد	.67082	3.8500	1. تقوم لجان المراجعة بمراجعة عمل المدقق الداخلي المتعلقة بتقييم وفحص أنظمة الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال.
جيد	.65465	4.0000	عالي	.61721	4.3333	جيد	.73266	3.8182	جيد	.51042	3.9500	2. تتأكد لجنة المراجعة من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي لمكافحة غسل الأموال.
جيد	.73874	4.0877	عالي	.73679	4.4000	جيد	.58849	3.8182	جيد	.81273	4.1500	3. تتحقق لجنة المراجعة من أن إدارة التدقيق الداخلي تتابع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.
جيد	.74381	4.0175	جيد	.86189	4.2000	جيد	.58849	3.8182	جيد	.78807	4.1000	4. 38- تتحقق لجنة المراجعة من أن إدارة التدقيق الداخلي توفر تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات والإرشاد لمكافحة عمليات غسل الأموال.

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلبي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
عالي	.74969	4.2105	عالي	.81650	4.3333	جيد	.81118	4.0909	عالي	.63867	4.2500	5. تتابع لجنة المراجعة إدارة التدقيق الداخلي بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي.
عالي	.73577	4.3158	عالي	.74322	4.4667	جيد	.68376	4.0909	عالي	.75915	4.4500	6. تتابع لجنة المراجعة قيام إدارة التدقيق الداخلي بتحسين كفاءة وجودة خدمات دائرة التدقيق الداخلي لمكافحة غسل الأموال.
عالي	.66886	4.2632	عالي	.72375	4.3333	عالي	.65795	4.3636	جيد	.64072	4.1000	7. تتأكد لجنة المراجعة من التزام موظفي التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة.
جيد	.79708	4.1579	عالي	.88372	4.2667	عالي	.63109	4.2727	جيد	.88704	3.9500	8. تضمن لجنة المراجعة توفر الموارد اللازمة لدائرة التدقيق الداخلي والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
عالي	.66792	4.3509	عالي	.73679	4.4000	عالي	.63109	4.2727	عالي	.68056	4.4000	9. تقوم لجنة المراجعة بمناقشة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال مع المدقق الداخلي.
جيد	.78080	4.1228	جيد	.63994	3.8667	عالي	.80043	4.4545	جيد	.75915	3.9500	10. تسهم لجنة المراجعة في تحديد مسؤوليات المدقق الداخلي فيما يتعلق بالرقابة على مكافحة غسل الأموال.

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلبي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
جيد	.67770	4.0702	جيد	.77460	4.2000	جيد	.58849	4.1818	جيد	.67082	3.8500	11. تتحقق لجنة المراجعة من أن الخطط والبرامج والسياسات المطبقة في دائرة التدقيق الداخلي لمكافحة عمليات غسل الأموال.
عالي	.75010	4.2807	عالي	.83381	4.4667	عالي	.49237	4.3636	جيد	.88704	4.0500	12. تتأكد لجان المراجعة من أن المدققين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم في مكافحة غسل الأموال.
عالي	.49496	4.4035	عالي	.50709	4.6000	عالي	.45584	4.2727	عالي	.50262	4.4000	13. تدرس لجنة المراجعة مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل سياسات وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال المتبعة داخل البنك.
عالي	.66886	4.2632	عالي	.59362	4.2667	جيد	.75593	4.0000	عالي	.51042	4.5500	14. تبحث لجنة المراجعة مع المدقق الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها.
جيد	.31267	4.1912	عالي	.41122	4.3153	جيد	.22801	4.1509	جيد	.29924	4.1425	الفقرات مجتمعة من (35-48) والمتعلقة بمدى دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

متوسط -درجة- دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين كانت جيدة، أي يرى كل من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وبشكل متساو تقريبا أنه يساهم دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين، والذي يجب تعزيز ذلك الدور، باعتبار أن لجنة المراجعة هي الجهة المشرفة على إدارة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال دراسة خطة إدارة التدقيق والمتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي لمكافحة عمليات غسل الأموال، ودراسة التقارير التي يصدرها قسم المراجعة الداخلية حول نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.19) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والمتوسط الفرضي، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.312) وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه ولاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الرابعة.

جدول (11)

نتائج اختبار الفرضية الرابعة حسب اختبار T-test

المتغير	t	Df درجات الحرية	Sig.الدلالة الإحصائية	نتيجة اختبار الفرضية الصفرية
يسهم دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين	28.763	56	.000	رفض

رفض الفرضية الصفرية الرابعة وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه " يسهم دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين ".

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة والمثلة بأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كانت ايجابية نحو الفقرات (35-48)، وذلك لان متوسطاتها الحسابية الكلية أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (3)، كما نلاحظ مدى أهمية كل فقرة من الفقرات تبعاً لإجابات عينة الدراسة، حيث تبين أن أعلى درجة موافقة كلية كانت نحو الفقرة (47) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4.40) وانحراف معياري (0.494) والتي أظهرت أن لجنة المراجعة تقوم بدراسة مقترحات المدقق الداخلي حول تعديل سياسات وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال المتبعة داخل البنك، باعتبار أن المراجعين الداخليين هم موظفين من داخل المصرف ولهم الدراية الكاملة عن طبيعة عمليات المصرف والنظم الداخلية والسياسات والإجراءات المتبعة للوقاية من عمليات غسل الأموال. وأقلها درجة موافقة كانت نحو الفقرة (36) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4) وانحراف معياري (0.654) والمتعلقة بقيام لجان المراجعة بالتأكد من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي لمكافحة غسل الأموال، وهو من العناصر المهمة ضمن منظومة الرقابة الداخلية والذي يضي طابع جدية وكفاية المصرف في متابعة الحد من عمليات غسل الأموال والتي تسهل على لجان المراجعة تقييم المراجعين الداخليين في المصرف. وبشكل عام تشير نتائج تحليل البيانات المتعلقة بجميع فقرات هذه الفرضية، والمبينة في الجدول رقم (10) إلى أن

اختبار الفرضية الخامسة (HO5):

لا يسهم دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (من 49

إلى 57) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (12) نتائج التحليل الإحصائي من وجهة نظر المستجيبين للأسئلة المتعلقة بمدى دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

جدول (12)

اتجاهات عينة الدراسة حول مدى دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلّي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
عالي	.55916	4.3860	عالي	.50709	4.6000	عالي	.63109	4.2727	عالي	.48936	4.3500	1. مناقشة الإعدادات والمشاكل التي قد تواجه المدقق الخارجي عند القيام بمهامه المتعلقة بتدقيق الامتثال وتقييم سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
عالي	.70976	4.4737	عالي	.74322	4.5333	عالي	.67098	4.4545	عالي	.75915	4.4500	2. تقوم اللجان بمراجعة إعداد وتنفيذ برنامج العمل السنوي للمدقق الخارجي في البنك.
جيد	.90008	4.1053	عالي	.96115	4.2667	جيد	.68376	3.9091	جيد	1.05631	4.2000	3. تقوم لجان المراجعة بالمراجعة السنوية لتقرير المدقق الخارجي الذي يتناول بالوصف إجراءات وممارسات المدقق الخارجي للرقابة على عمليات غسل الأموال.

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلبي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
جيد	.68139	4.0000	عالي	.72375	4.3333	جيد	.58849	3.8182	جيد	.68633	3.9500	4. تتم مناقشة المدقق الخارجي حول الإجراءات التي يراها غير ضرورية وغير مناسبة في مجال مكافحة غسل الأموال.
عالي	.74969	4.2105	عالي	.74322	4.4667	جيد	.75593	4.0000	عالي	.71635	4.2500	5. يتم الإطلاع على تقرير المدقق الخارجي حول التزام المصرف بالمتطلبات القانونية لمكافحة غسل الأموال.
جيد	.69909	3.8947	جيد	.84515	4.0000	جيد	.68376	4.0909	جيد	.50262	3.6000	6. تقوم لجنة المراجعة العاملة في البنك بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أي قضية مهمة متعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال.
عالي	.80917	4.3333	عالي	.83381	4.4667	جيد	.68376	4.0909	عالي	.88852	4.5000	7. تشارك الإدارة في صياغة كتاب التكاليف المتعلقة بفحص سياسات وإجراءات المصرف لمكافحة غسل الأموال.
جيد	.63027	4.1754	عالي	.63246	4.4000	جيد	.58849	3.8182	عالي	.50262	4.4000	8. تقوم لجنة المراجعة بمناقشة مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال للمتطلبات القانونية مع المدقق الخارجي.

معيار الحكم على درجة الموافقة	الكلبي		مراجع (مدقق) خارجي			مراجع (مدقق) داخلي			عضو لجنة مراجعة			الفقرات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معيار الحكم	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
جيد	1.18443	3.9123	جيد	1.33452	4.0667	جيد	1.01929	3.9091	جيد	1.28145	3.8000	9. توصي لجنة المراجعة البنك بدعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.
جيد	4.1733	4.1647	عالي	54054	4.3473	جيد	24836	4.0391	جيد	43040	4.1660	الفقرات مجتمعة من (49-57) والمتعلقة بمدى دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين.

الفلسطينية خطياً وبعد مناقشته لإدارة المصرف عن أية مخالفات ارتكبتها المصرف أو مجلس إدارة المصرف لأحكام قانون غسل الأموال الفلسطيني وأية مخالفات أخرى لأي تشريعات أخرى ذات العلاقة.

وبشكل عام تشير نتائج تحليل البيانات المتعلقة بجميع فقرات هذه الفرضية، والمبينة في الجدول رقم (12-1) إلى أن متوسط -درجة- دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين كانت جيدة، أي يرى كل من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وبشكل متساو تقريباً أنه يساهم دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين، والذي يجب تعزيز ذلك الدور، باعتبار أن من مهام لجنة المراجعة دعم وظيفة المراجع الخارجي من خلال مهامه في تقييم وفحص برنامج مكافحة غسل الأموال، والتقرير عن التزام المصرف بتوفير الضوابط اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.16) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والمتوسط الفرضي، كما بلغ

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة والممثلة بأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين كانت ايجابية نحو الفقرات (49-57)، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية الكلية أكبر من متوسط أداة القياس البالغ (3)، كما نلاحظ مدى أهمية كل فقرة من الفقرات تبعاً لإجابات عينة الدراسة، حيث تبين أن أعلى درجة موافقة كلية كانت نحو الفقرة (50) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (4.47) وانحراف معياري (0.707) والتي أظهرت أن لجنة المراجعة تقوم بمراجعة إعداد وتنفيذ برنامج العمل السنوي للمدقق الخارجي في البنك، باعتبار أن لجنة المراجعة توصي بتعيين أو عزل المراجع الخارجي مع بيان اسباب ذلك، وبالتالي فهي تتولى التحقق من أن الخدمات التي يقدمها للمصرف كانت تنفيذاً لبرنامج العمل السنوي الذي يضعه المراجع الخارجي. وأقلها درجة موافقة كانت نحو الفقرة (54) بمتوسط إجابات عينة الدراسة عنها (3.89) وانحراف معياري (0.699) والمتعلقة بقيام لجان المراجعة بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أي قضية مهمة متعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك لأن المراجع الخارجي ملزم بضرورة إعلام سلطة النقد

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه ولاختبار الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول رقم (13) نتائج اختبار الفرضية الخامسة.

الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (0.417) وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتت كبير بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

جدول (13)

نتائج اختبار الفرضية الخامسة حسب اختبار T-test

المتغير	t	Df درجات الحرية	Sig.الدلالة الإحصائية	نتيجة اختبار الفرضية الصفرية
يسهم دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين	21.071	56	.0000	رفض

2. أن لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين تتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.23)، الأمر الذي يفضي إلى منح الثقة لذوي المصالح في جودة معلومات التقارير المالية، وتعزيز الدور الرقابي الذي تمارسه لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال.

3. أظهرت النتائج أن دور لجنة المراجعة يسهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.29)، والذي توكل مهام وضعه من قبل مجلس إدارة المصرف، ويتم متابعتها والتحقق من كفايته وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة وكفاية الإجراءات والخطط لمكافحة عمليات غسل الأموال وفاعلية تنفيذه من قبل لجنة المراجعة.

4. وكشفت النتائج أن دور لجنة المراجعة يسهم في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.19)، والذي يظهر أن لجنة المراجعة تلعب دوراً مهماً في زيادة فاعلية المراجعة الداخلية وتعمل على تحسينها وتطويرها، باعتبار أن لجنة المراجعة هي الجهة المشرفة على إدارة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال دراسة

يبين الجدول رقم (13) نتائج اختبار T-test، والتي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$)، بحيث إن مستوى الدلالة المعنوية كانت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية الخامسة وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه "يسهم دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين".

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

في ضوء الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. تلتزم لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.37)، والذي يؤكد مدى الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامهم وانجازها بكفاءة وفاعلية في مكافحة غسل الأموال، وفي الوقت نفسه إبراز هذه المهام إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة.

- تحقيق الإشراف على عمل المراجع الخارجي.
4. ضرورة ضمان التعاون والتنسيق بين لجان المراجعة والمراجعين الداخليين في المصرف، مع ضرورة تأكيد التبعية المباشرة لإدارة التدقيق الداخلي الى لجنة المراجعة وذلك لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها، وكون المراجعين الداخليين يتمتعون بالدراية الكاملة عن طبيعة عمليات المصرف والنظم الداخلية والسياسات والإجراءات المتبعة للوقاية من عمليات غسل الاموال.
5. تطوير أساليب التزام المصارف بالقوانين الدولية لمكافحة غسل الأموال عبر التواصل والتنسيق الدائم مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية المختصة، والإهتمام بتطبيق التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية (FATF).
6. التأكيد على ضرورة متابعة وتنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية وإلمامهم بالقوانين والاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وإكسابهم المهارات المصرفية واللازمة لتدعيم دورهم المناط بهم في هذا المجال.
7. بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية ومعها البنوك على صعيد مكافحة غسل الأموال محليا - عبر سن قانون مكافحة غسل الاموال لسنة 2007- وكما أظهرته النتائج، إلا أن التجربة الفلسطينية في هذا المجال لا زالت فتيحة وبحاجة لتطوير وتعزيز، وذلك عبر الاستفادة من تجارب المصارف في الدول الأخرى، والتأكيد على ضرورة متابعة وتنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية وإلمامهم بالقوانين والاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال، وإكسابهم المهارات المصرفية اللازمة لتدعيم دورهم المناط بهم في هذا المجال، وعبر الحاجة الى عقد مزيد من الدورات المتخصصة والإرشادية في أوساط موظفي البنوك والمؤسسات

- خطة ادارة التدقيق والمتعلقة بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلي لمكافحة عمليات غسل الأموال، ودراسة التقارير التي يصدرها قسم المراجعة الداخلية حول نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
5. وأظهرت النتائج أن دور لجنة المراجعة يسهم في دعم التدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال، في المصارف العاملة في فلسطين، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (4.16)، وذلك من خلال دعم لجنة المراجعة للمدقق الخارجي من خلال مهامه في تقييم وفحص برنامج مكافحة غسل الأموال، ودوره في التأكد من كفاءة سياسات وإجراءات المصرف الداخلية مع ضرورة اعلام المصرف فور اكتشافه لأية مخالفة، والتقرير عن التزام المصرف بتوفير الضوابط اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال.

التوصيات:

- على هدي النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالاتي:
1. يجب أن يكون هنالك ميثاق للجنة المراجعة يتضمن بصورة واضحة وملزمة، المهام والمسؤوليات والصلاحيات، ويكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية في المؤسسات، وحتى لا يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط، أو أن يتم بيان المهام والمسؤوليات بصورة مبعثرة في القوانين والتشريعات المحلية.
2. لزيادة فاعلية دور لجان المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية، ضرورة الزام المصارف بأن يتضمن التقرير النهائي للبيانات المالية المنشورة من قبل المصارف في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.
3. لتعزيز دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الخارجي بصورة أفضل، ضرورة أن تمتد صلاحية لجان المراجعة ليكون لها دورا مهما في

الفلسطينية والمصارف في التعرف على المعاملات المالية المشبوهة والأنشطة غير المشروعة.

9. اصدار تشريع من قبل سلطة النقد الفلسطينية يلزم جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بجميع القطاعات وكذلك شركات الوساطة المالية، بتشكيل لجنة مراجعة ضمن هيكلها التنظيمي، دون اقتصار ذلك على قطاع دون قطاع.

المالية الذين تقع عليهم أيضا مسؤولية مكافحة غسل الأموال.

8. التأكيد على ضرورة المتابعة الحثيثة من قبل سلطة النقد الفلسطينية للمصارف العاملة في فلسطين، وذلك عبر التأكد من الامتثال والالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية وتعليمات سلطة النقد لإجراءات مكافحة غسل الأموال، وذلك لتجنب المقاطعة والتعاون الدولية مع سلطة النقد

المراجع

المراجع العربية

لمؤتمر بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير-بسكرة.
دحدوح، حسين، 2008، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات-دراسة ميدانية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 24، العدد الأول.
السقا، السيد أحمد ، وأبو الخير، طه، 2002، إطار مقترح لقياس وتطوير فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية،-مشاكل معاصرة في المراجعة، مصر، طنطا.
سليمان، محمد مصطفى، 2006، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.
السويطي، موسى سلامة، 2006، تطوير أنموذج لدور المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
السيبي، صلاح، 2003، غسل الأموال- الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
الصوص، إباد، 2012، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي-دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
العاجز، رنا، 2008، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال -دراسة تطبيقية على المصارف

ابن علي، زياد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، (نسخة الكترونية)، متاح على الموقع التالي:
<http://almadapaper.net/sub/04-366/p19.htm>
بقلة، سمير، 2007، غسل الاموال: اسبابه ودوافعه ومخاطره وطرق مواجهته ، متاح على الموقع:
<http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm>

توصيات مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force-FATF)، 2012، متاح على الموقع:

http://www.menafatf.org/images/UploadFiles/The_FATF_Recommendations_Arabic.pdf

تامر، عماد وليم، 2010، دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية المصرية، رسالة ماجستير، متاح على الموقع
www.aliahmedali.com/forum/14212:

حسين، ريم، 2013، تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسل الاموال والتقارير عنها - دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، العدد (31) الجزء الثاني، ص431-459.

الخریشة، أمجد ، 2006، جريمة غسل الأموال-دراسة مقارنة، الطبعة الأولى ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الخطيب، سمير، 2005، مكافحة عمليات غسل الأموال، منشأة المعارف، الإسكندرية.

خوني، رابح، وفكرون، نسرين، 2012، دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسل الأموال، ورقة بحثية

مستهى، صبري، 2008، تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة فلسطين، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

المشهداني، بشرى، والياور، أقدم، 2012، دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، السنة 35، العدد 93، جامعة بغداد، العراق.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، " نظام إجراءات مواجهة غسل الأموال" تعميم المصرف المركزي رقم 24\2000، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2000، نقلاً عن: (الربيعي، زهير) في كتابه: "غسل الأموال آفة العصر أم الجرائم"، ط 1، مكتبة الفلاح، 2005.

المطيري، صقر، 2004، جريمة غسل الأموال-دراسة حول مفهوماتها ومعوقات التحقيق فيها واشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها-رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية. متاح على الموقع:

<http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Men u/ELibrary/ScLetterResearch/Masters/year1/p art1/Cj40.htm>

الموسوعة الحرة ويكيبيديا، متاح على الموقع:-
ar.wikipedia.org/wiki/تبييض_الأموال

موقع سلطة النقد الفلسطينية متاح على الموقع:
www.pma.ps

قانون البنوك الأردني-البنك المركزي الأردني 2000، المادة (32)، متاح على الموقع:
<http://almohamy.arabblogs.com>

المومني، ماجد، 2003، غسل الأموال القذرة، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية.

علي، عبد الوهاب، وشحاتة، شحاتة، 2007، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

عبد الكريم، نصر، 2008، التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال، الطبعة الأولى، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين.

العيان، محمد علي، 2005، عمليات غسل الأموال- واليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

عوض الله، صفوت، 2003، الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الاموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة.

القاضي، نعيم، وأبو الحاج، أيمن، ومطر، موسي، وبربور، مشهور، 2012، البنوك وعمليات غسل الأموال، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد 33، ص ص 347-371.

قانون الشركات الفلسطيني المعدل الساري في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2008، المادة (189-194)، متاح على الموقع:
http://www.almustakbal.org/pubs/Companies_Law_Draft_22%20Dec_08.pdf

القانون الفلسطيني لمكافحة عمليات غسل الأموال رقم(9)، لسنة 2007. متاح على الموقع:
<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15885>

القسوس، رمزي، 2002، غسل الأموال جريمة العصر- دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

كامل، شريف، 2002، مكافحة غسل الأموال في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة.

محمد، فاطمة، والصقر، ثامر، 2012، تقييم فاعلية المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة البصرة، العراق، العدد(30)، المجلد الثامن، ص ص 183-230.

مدونة الحوكمة الفلسطينية، 2009، معهد الحوكمة الفلسطيني، متاح على الموقع <http://www.pgi.ps>

مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، 2003، دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، واشنطن دي- سي، ص 207.

المراجع الأجنبية باللغة العربية

- Bn Ali.Ziad, Economic and social effects of money laundering, (electronic version), Available at: <http://almadapaper.net/sub/04-366/p19.htm>.
- Bokla, Samir.2007, Money Laundering: The reasons, motives, risks and ways to confront, Available online: <http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm>
- Recommendations of (Financial Action Task Force-FATF) ,2012, Available online: http://www.menafatf.org/images/UploadFiles/The_FATF_Recommendations_Arabic.pdf
- Tamir, WiLim, 2010, The Role of Audit Committees in Strengthening the Independence of the Internal Auditor in the Egyptian commercial banks, Master Thesis, Available online: www.aliahmedali.com/forum/14212.
- Hussin, Ream .2013, Analysis of the factors affecting the discovery of the Auditor for money laundering and reporting - a field study in auditing offices of Jordan, the magazine Al-Quds Open University for Research and Studies, No. (31) the second part, S431-459.
- al-kherish, Amjad .2006, The Crime of Money Laundering- Comparative Study, The first edition, Firm of Science and Culture for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- al-khtaib, Samir .2005, Anti-money laundering operations, Firm of facility knowledge , Alexandria.
- Khouna. R, & Fakroun, N, 2012, The Role of Rorporate Governance in the Banking system to Combat Money Laundering Operation, a research paper for a conference entitled :Corporate governance as a mechanism to reduce the financial and administrative corruption, University Mohammed Khudair-Biskra.
- Dahdouh, Hussein, 2008, The role of the Audit Committee to Enhance the Adequacy and Effectiveness of internal control systems of the companies- Field study, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 24, Number(1).
- Alsaga.A & Abu al-Khair.T ,2002, A proposed Framework for Measuring the Development and Effectiveness of audit committees in Saudi Corporations-The Contemporary problems in the audit , Egypt, Tanta.
- Suleiman. Mohammed, 2006, Corporate Governance and Treat the financial and Administrative corruption - comparative study, firm of University , Alexandria, Egypt.
- Sueti. Moses, 2006, Developing a model for the role of the audit in the Jordanian public shareholding companies and their impact on the effectiveness and independence of the external audit, Unpublished PhD thesis, School of Business, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Asisi.Salah ,2003, Money laundering - Crime which threatens the stability of the international economy, the first edition, Firm of AL fikr Al Arabi, Cairo, Egypt.
- alssos, Iyad, 2012, The Effectiveness of the role of audit committees in support of internal and external audit - Empirical Study on the operating banks in Palestine, Unpublished Master Thesis, Faculty of Commerce, The Islamic University, Gaza, Palestine.
- Alajez, Rana .2008, The Role of banks in the control of money laundering operations- Empirical Study on Palestinian banks in the Gaza Strip, Unpublished Master Thesis, Faculty of Commerce,The Islamic University, Gaza, Palestine.
- Abd Karim, Nasir.2008, The Palestinian experience in combating money laundering, the first edition,The Coalition for Accountability and Integrity-safety, The United Nations Development Programme, Palestine.
- Arian, Muhammad, 2005, Money laundering -The mechanics of control operations, Firm of university for publishing , Alexandria, Egypt.
- Awwad, Safwat, 2003, The Economic effects of money laundering operations and the role of banks to combat these operations, Alnahda firm.
- Alkadi.N, Abu al-Hajj.A, Matar.M , and Barbour.F, 2012, The banks and money laundering,The Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No. 33, pp. 347-371.

- Act on the Palestinian companies in force in the West Bank and the Gaza Strip, 2008, Article (189-194), Available online: http://www.almustakbal.org/pubs/Companies_Law_Draft_22%20Dec_08.pdf
- Palestinian law to combat money laundering operations, number (9), for the year 2007. Available online: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15885>
- Alksos, Ramzi, 2002, Money laundering crime of the century- Comparative study, The first edition, Firm of Wael for publication and distribution, Amman, Jordan.
- Kamil, Sharif .2002, Aanti-Money laundering legislation in the Egyptian, Firm of Alnahda for Publishing, Cairo.
- Mamed, Fatima, and Falcon, Thamer, 2012, to assess the effectiveness of the audit in the Iraqi private banks, Journal of Economic Sciences, University of Basra, Iraq, the number (30), Volume VIII, pp. 183-230.
- Code of Palestinian Governance ,2009, Institute of Palestinian governance, Available online: <http://www.pgi.ps>.
- Center for International Private Enterprise, The American Chamber of Commerce,2003,The foundations of corporate governance guide in the 21st century, translated by Samir cream, Washington SD-C, p 207.
- Moshtha,Sabri,.2008, The Impact of the audit committee to enhance the quality of Financial Reporting -An Empirical Study on industrial companies listed on the Stock Exchange Palestine, Ph.D Thesis., School of Finance and Banking, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan Properties.
- Almashhadani.B, and al-Yawar.A, 2012,The Role of the internal control system to combat money laundering - Application on a sample of private banks in Iraq, Journal of Management and Economics, year 35, No. 93, University of Baghdad, Iraq.
- United Arab Emirates Central Bank, "The Anti-money laundering procedures" ,The central bank publications (No. 24 \ 2000), The Bank of the United Arab Emirates Central ,2000, quoting: (al-Rubaie, Zuhair) in his book: "The scourge of money laundering or era crimes"edition (1), Alfalah library .2005.
- Almtiri, Sakr, 2004,The crime of money laundering - study on the concept, obstacles investigated, Problems and coordinate international efforts to address them,Unpublished Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia. Available on the site: <http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Menu/ELibrary/ScLetterResearch/Masters/year1/part1/Cj40.htm>.
- The Free Encyclopedia Wikipedia, Available online: ar.wikipedia.org/wiki/
- Website of PMA is available on the website: www.pma.ps
- Jordanian Banking Law -The Central Bank of Jordan in (2000), Article (32), Available on the website: <http://almohamy.arabblogs.com>
- Almoumni, Majid, 2003, Dirty money laundering,Cultural magazine, the University of Jordan.
- Ali.A , and Shehata.A,2007, Audit and Corporate governance in the Arab and international contemporary business environment, Firm of University, Alexandria, Egypt.

المراجع الأجنبية

- Agarwal, J. D., Agarwal, Aman. (2004). "*International Money Laundering in the Banking Sector*", Finance India; 18(2): 767-779.
- Arens, Alvin A., Elder, Randal J., and Mark S., Beasley.(2010). "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach",10th ed .
- Basel Committee on Banking Supervision.(2003). Customer due diligence for banks,General Guide to Account Opening and Customer Identification, Available online: <http://www.bis.org/publ/bcbs85annex.htm>.
- Cadbury Committee.(1992). "The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance: Report of the Financial Aspects of Corporate Governance", Gee Publication, London.

- Dieter, D. and Mention.A. (2010). Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AML practice-Case study in a Luxembourg's context, Available online: www.emeraldinsight.com/0268-6902.htm
- Ferreira, I. (2008). "The effect of audit committee composition and structure on the performance of audit committees", *Meditari Accountancy Research*, 16(2):89 – 106.
- Irvin.N. (2007). Internal Audit Role in Governance ,Risk, and Control, by Gleim Publication Inc, 12th edition, p23.
- ISA 610 (Revised 2013), International Standard on Auditing ,Using the Work of Internal Auditors and Related Conforming Amendments, Available online: [http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/ISA-610-\(Revised-2013\).pdf](http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/ISA-610-(Revised-2013).pdf)
- Johnson, J. and Desmond Lim, Y. C. (2002)."Money laundering: Has the financial action task force made a difference ?" *Journal of Financial Crime*, 10(1):7-22.
- Magnusson, D. (2009)."Costs of implementing the anti-money laundering regulations in Sweden", *Journal of Money Laundering Control* 12(2): 101-112.
- Masciandaro A. 1999."money laundry :the Economic of regulation" *European Journal of Law&Economic*, 7: 225-40.
- Masciadaro.A. and Portolano .A. (2003)."It Takes two to tango, international-financial regulation and offshore centres", *Journal of money launderingcontrol*, 6(4):311-30.
- Masciadaro, D. and Barone, R. (2008). Worldwide Anti-Money Laundering Regulation: Estimation Costs and Benefits, "Paolo Baffi" Centre Research Paper series No.2008-12,Available online: <https://www.ssrn.com>.
- Mitch, Z., Mikhail, M., Greg, N., Kostyuk, B., Yulia, C., Alistair, B., and Helen, K. (2007),"The anti-money laundering activities of the central banks of Australia and Ukraine", *Journal of Money Laundering Control* , 10(1):116-133.
- Oqab, R, 2012, The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks, International Research Journal of Finance and Economics, *Euro Journals Publishing* ,ISSN 1450-2887 Issue 88.
- The Palestinian Central Bureau of Statistics, Available on line at: (<http://www.pcbs.gov.ps>)
- Persaud S. and Mason A. (2000). Finance and Audit Committees Can Play a Key Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it, Canadian Fundraiser, Archived on CharityVillage. www.vis-isbc.org/eng/funding/financial_guiede/doc20.cfm.
- Rainsbury, E., Bradbury, M. and Cahan, S. (2009). The Impact of audit committee quality on Financial Reporting Quality and Fees, *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 5: 20-33.
- Saad, S., Evans J., Sori, Z., and Hamid, M. (2006). Audit Committees Authority and Effectiveness :The Perception of Malaysian Senior Managers, Available online: <https://www.ssrn.com/abstract=924130>.
- Sori, Z., Ramadili, S., and Karbhari, Y. (2009). Audit committee and audit independence: The Banker's Perception, *International Journal of Economics and Management*, 3 (2): 317-331.

The Effectiveness of the Role of Audit Committees to Combat Money Laundering (An Empirical Study on the Operating Banks in Palestine)

*Majdi Wael Alkababji **

ABSTRACT

The study aimed to identify the effectiveness of the role of audit committees to combat money laundering on the operating banks in Palestine, through the clarification of the committee's commitment to the tasks, their specific responsibilities, and the required efficient role in combating money laundering. It also aimed at clarifying the extent of the committee's continuation in evaluating the internal control systems and supporting the internal and external auditing to combat money laundering. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to members of the audit committee, internal auditors, and external auditors of the banks, (17) banks represented the study sample, (15) of them responded to the researcher. The questionnaire addressed investigated banks by identifying (3) questionnaires for each bank and (5) questionnaires for each of the external auditors in each auditing company. The results revealed, that audit committees have commitment to the implementation of the tasks, and responsibilities assigned to them ,and have the necessary authority to implement their role effectively to combat money laundering, also the role of audit committees contributed to the evaluation of the internal control system, support the internal and external audit function to combat money laundering. The researcher has offered a number of recommendations, the most important ones include: the Charter of the Audit Committee's should include: tasks, specific responsibilities and authorities, to be a source of power and authority for the members of the Committee to implement its role effectively, And that the final report should contain in addition to the financial statements, the tasks that carried out by the Audit Committee during the year in order to increase the effectiveness of the role of audit committees in the evaluation of internal control systems.

KEYWORDS: Audit Committees, Money Laundering.

* Assistant Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Administrative and Economic Sciences, Al-Quds Open University, Palestine.
magdy79go@yahoo.com

Received on 29/5/2014 and Accepted for Publication on 29/9/2014.